

الأقلية الكُردية في سوريا،
وطبيعتها الإثنية، وحقها في تقرير
المصير

للباحث:

كُرد زانا



- مقدمة:

يسود في المجتمع السوري حالة من التنوع في التركيبة العرقية قوامها (العرب، والكرد، والدروز، والأشوريين... الخ). وما نحن بصددده في هذا البحث هو الأقلية الكردية في سوريا، ثاني أكبر مكون للمجتمع في سوريا، الذي فُرض على شعبه منذ عقد اتفاقية أنقرة عام 1921 الانضمام إلى سوريا بعد أن ألحقت مناطقهم الجغرافية بالخارطة السورية.

يتميز الكرد في سوريا بكونهم يشكلون ما نسبتهم 15% من مجموع سكان سوريا، ويتوزعون على طول الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا، وعلى مساحات كبيرة. وهم كغيرهم من القوميات في المنطقة لهم مجموعة من الحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي يجب أن يعترف بها، ولهم الحق في تقرير المصير.

يعالج هذا البحث القضية الكردية في سوريا من خلال توضيح اكتساب الكُرد فيها مفهوم (الأقلية) في ظل كونهم يشكلون (الجماعة العرقية) الكردية.

كما يوضح هذا البحث الاتجاه السلوكي للكرد، وإيديولوجية فكرهم القومي، وملامح النزعة القومية الكردية أو الشعور القومي في المنطقة. كما ويبين الاتجاه التعصبي للسلطة في سوريا.

ويتطرق البحث إلى طبيعة النضال الإثني للأقلية الكردية في سوريا خلال مراحلها التي قسمناها إلى عدة مراحل تبدأ بمرحلة تكوين سوريا كدولة، مروراً باستلام حزب البعث للسلطة في سوريا، إلى وقتنا الراهن.

وفي الأخير يدرس البحث حق الكرد في سوريا في ممارسة حقهم في تقرير المصير كبقية الشعوب مثل كرد العراق،¹ وسكان جنوب السودان، وسكان كوسوفو، وشعب تيمور الشرقية.

(1) تجدر الإشارة إلى أنّ البرلمان الكردي في كردستان العراق حدد صيغة علاقة الشعب الكردي في كردستان العراق مع المركز بالفيدرالية في 4 تشرين الثاني عام 1992 حيث قرر المجلس الوطني نيابة عن شعب كردستان تقرير مصير الشعب الكردي وتحديد علاقته القانونية مع السلطة المركزية في هذه المرحلة من تاريخه على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني يؤمن بنظام تعدد الأحزاب ويحترم حقوق الإنسان المعترف بها في العهود والمواثيق الدولية.

- أولاً: الأقلية الكردية في سوريا:

يستخدم مصطلح (الأقلية) في الأدبيات العالمية بمعانٍ مختلفة، إلا أن الاستخدام الدولي المقبول له يشير إلى الجماعات المهمشة أو الضعيفة التي تعيش في ظل أغلبية سكانية ذات إيديولوجية ثقافية مختلفة.¹ ويرتبط مفهوم الأقلية بكل من مفهوم (الجماعة العرقية)، ومفهوم (القومية). فالجماعة العرقية هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد، أو اللغة، أو الدين، أو أي سمات أخرى مميزة، بما في ذلك الأصل والملاح الفيزيكية الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد- وكذلك أفراد الجماعات الأخرى القريبة- مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات، على نحوٍ يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته.² كما ويمكن تعريف الجماعة العرقية بأنها الطائفة التي تشترك في خصائص متماثلة مثل لغة

(1) جابر عصفور، التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، المجلس الأعلى للثقافة، 1997، ص 58.

(2) سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، القاهرة، الكويت، 1992، ص 23.

متميزة، أو دين، أو ثقافة، أو تجربة تاريخية قائمة بذاتها، والتي تعني أيضاً اختلافها عن الطوائف الأخرى بفضل هذه الخصائص نفسها.¹

كما يقصد بعبارة إثنية الأكثر شمولاً وانتشاراً في الدراسات الأنكلو ساكسونية؛ "أنها ليست أصلاً مشتركاً وحسب، بل كذلك لغة مشتركة، أو ديناً مشتركاً، أو خصائص مشتركة، ذات هوية ثقافية. فالفئات الإثنية في هذا المعنى هي الشعوب والجماعات الإثنية، والطوائف الدينية أي تلك المجتمعات التي تتميز عن غيرها بخصائص ثقافية قليلة أو كثيرة".²

وتختلف العرقية عن (القومية) حيث تعني القومية التعبير عن ذات الأمة في مجال جماعة الأمم (الجماعة الإنسانية الشاملة)، وهي من الداخل تعبير عن إحساس الفرد بارتباطه بالحياة المشتركة بمفاهيمها

(1) دانيال برومبيرغ، التعدد وتحديات الاختلاف، ترجمة، عمر سعيد الأيوبي، دار الساقى، بيروت، 1997، ص 273.

(2) تيودور هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب - من انهيار دولة إلى انبعاث أمة، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس/ فرنسا، 1993، ص 33.

وأسالييها التي تختص بها أمته، وهو إحساس يؤدي إلى تضامن أبناء الأمة تضامناً طبيعياً بما يستتبعه من تقييد الأنانية الفردية تقييداً ذاتياً مصدره ذات الفرد من أجل صالح الجماعة.¹

وبذلك فإنَّ العرقية الكُردية في سوريا هي جماعة كُردية ذات تاريخ عريق، وكيان قومي راسخ، تمتد جذورها منذ القدم، وبعدون من بين أقدم سكان المنطقة في سوريا، ويملكون تاريخاً وحضارةً مشتركة مع كُرد العراق، وكُرد تركيا، وكُرد إيران.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الكُرد في سوريا يشكلون (أقلية) على مستوى مفهوم الدولة في سوريا وهم لا يشكلون (جماعة عرقية) على مستوى الدولة، فهناك فرق بين مصطلح (الجماعة العرقية) ومصطلح الأقلية والذي يكمن في وجود معيار المشاركة في السلطة، وبالتالي في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، فوجود جماعة مميزة لاعتبارات تتعلق باللغة، أو الدين، أو القومية، أو السلالة يعد جماعة

(1) محمد طه بدوي، النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1986، ص 43.

عرقية بغض النظر عن مشاركتها في الحياة العامة للمجتمع. أما مصطلح الأقليات فيرتبط بالضرورة بالإقصاء والاستبعاد عن السلطة ووقوعها تحت وطأة ظلم الآخرين. فقد تتحول (جماعة عرقية) إلى أقلية داخل مجتمع ما، فيما لو حرمت من المشاركة الفاعلة في مختلف نواحي الحياة.¹

إنَّ من أهم مقومات وجود (العرقية الكردية) في سوريا مع باقي الكُرد في أجزاء كُردستان ما يلي:

أ- وحدة الأصل:

فالكُرد شعب أصيل، ولهم صلة قرابة مع باقي الشعوب الآسيوية القديمة الأخرى كالكلدانيين، والجورجيين، والأرمن، والفارسيين.

فالكُرد وجدوا في وطنهم كُردستان منذ الآلاف السنين، وقد جاء اسمه في الوصايا القديمة، أو العهد القديم (التوراة) تحت تسمية الميديون، فالكُرد هم

¹ هيو حاجي ديلوي، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية (دراسة اجتماعية في إقليم كوردستان العراق)، ط 1، مطبعة خاني، دهوك، كُردستان العراق، 2008، ص 56-27.

الميديون الذين توزعوا بين دول متعددة (تركيا، العراق، إيران، سوريا).¹

ب- السكان الأوائل في المنطقة:

حيث يمتد تاريخ الكُرد في سوريا الحالية إلى ما قبل التاريخ، حيث كان الكُرد فيه جزءاً من السوياريون الذين كانوا يعرفون بالهورو، أو الخوريون، فالعالم هورست كلينكل يقول "إنَّ الهوريين بدأوا بالظهور في سوريا منذ مطلع الألف الثالث قبل الميلاد، واستطاعوا تسلم القيادة السياسية في عدد من الحواضر السورية".

وبحسب بعض المصادر أيضاً فإنَّ مواطن الهوريين كانت تمتد غرباً لغاية جبال أمانوس على الساحل الشمالي الشرقي للبحر المتوسط. أستمر الخوريون حتى القرن السابع عشر قبل الميلاد والذين انفصلوا عن الشرق ليستقطنوا أقوام آرية كُردية أخرى ليشكلوا مملكة ميتاني، والذين برزوا بشكل كبير في القرن السادس عشر قبل الميلاد. ولكن تحول الحكم من الكُرد

(1) منذر الفضل، من الأتفال إلى الاستقلال (شعب يصنع التاريخ)، ط 1، منشورات دار ناراس، اربيل، كُردستان العراق، 2005، ص 25.

الخوريون في كردستان سوريا إلى حكم الآشوريين عام 732 قبل الميلاد. ولكن هذا لم يستمر طويلاً حيث عاد الكُرد الميديون كقوة كبرى في شرقي كردستان خلال القرن السابع قبل الميلاد فقد تمكنوا من القضاء نهائياً على الآشوريين عام 612 قبل الميلاد، ثم تقاسموا مع حلفائهم البابليون بلادهم التي كانت الآشوريين يسيطرون عليها. فنال البابليون كلاً من جنوب البلاد (ما بين النهرين) وسوريا وفلسطين حيث تشكلت الإمبراطورية البابلية الثانية. أما الميديون فقد استردوا شمال ما بين النهرين وباقي كردستان بكاملها بما فيها مناطق الهوريين والميتانيين، إضافة إلى بلاد فارس وكبادوكية (منطقة الحثيين) في أواسط الأناضول حيث تشكلت إمبراطورية ميديا الكبرى. ومع مرور الزمن تم في هذه الإمبراطورية اختلاط كافة الفئات الكردية فيما بينها. على أن خط الحدود التي رسماها بين إمبراطورتيهما منذ ذلك الزمن يؤكد ما كانت عليه مواطن الهوريين والميتانيين (أي شمال سوريا الحالية والجزيرة العليا) مناطق أساسية من كردستان. إذ كان خط الحدود بين الإمبراطوريتين بعد انحرافه غرباً،

واخترقه نهر دجلة إلى الشمال من مدينة أكاد، كان يتجه شمالاً في قوس كبير إلى الغرب من آشور والموصل، "تاركاً أيهما ضمن كُردستان"، ثم يتنحى غرباً باتجاه شمال سوريا الحالية ليجتاز نهر الخابور، ويمر من جنوب جبل عبد العزيز، ويجتاز نهر الفرات، ويمر بجنوب جبل الأكراد ليصل إلى الساحل الشمالي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

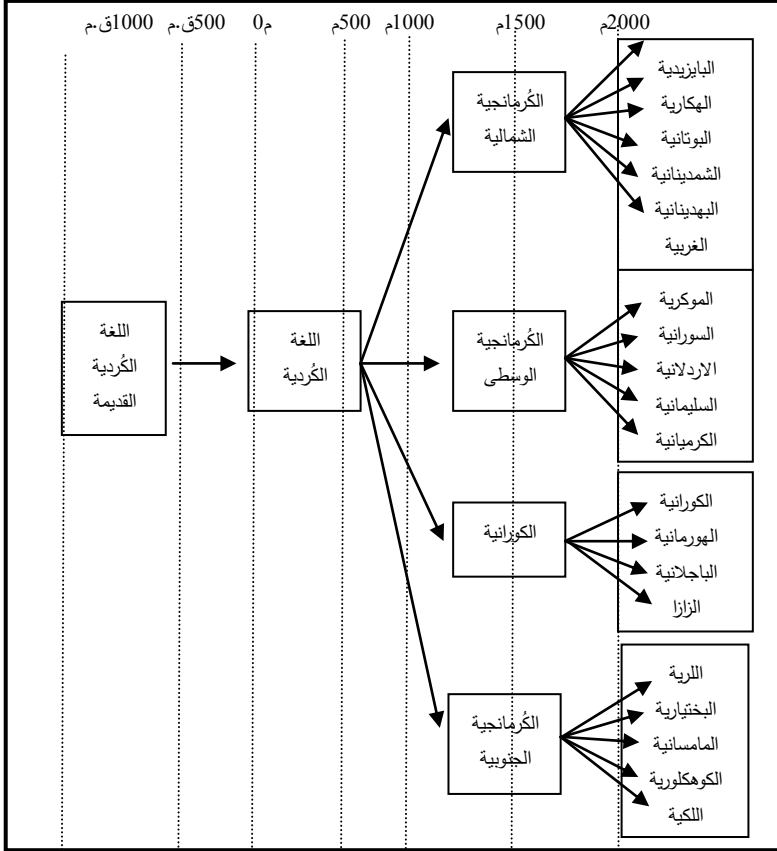
وهنا لا بد من أن نشير إلى أنّ الوجود العربي في المناطق الكُردية في سوريا كان نتيجة للهجرات العربية إليها وبالتحديد في عهد الخليفة المنصور (754-775 م) الذي استطاع في ذلك الوقت أن يسيطر على منطقة حران الواقعة بين تل أبيض جنوباً وأورفه شمالاً التي كانت بيد البيزنطيين. وبذلك أصبحت المنطقة الكُردية هدفاً لنزوح بعض القبائل العربية كالقبائل اليمينية، وبني قيس، والنزارية.

ج- وحدة اللغة والثقافة:

تعتبر اللغة الكُردية من فصيلة اللغات الهندو-أوربية، وكانت تكتب قبل الإسلام من الشمال إلى اليمين بأبجدية مستقلة، لها شبه بالأبجدية الأشورية

والارمنية. وقد تركت هذه الأبجدية بعد الإسلام اكتفاء
بالأبجدية العربية التي هي لغة القرآن.
وللغة الكردية أصولها، وقواعدها، ودلالاتها،
واشتقاقاتها الخاصة. وهي ليست فرعاً من أية لغة
أخرى، فعلى الرغم من القرابة اللغوية بينها وبين
الفارسية، إلا أنها لغة خاصة حافظت على استقلاليتها.
كما دلت جميع الدراسات الصوتية والانتوغرافية
والدراسات المقارنة التي قام بها العالمان الألمانيان
(روديجر وبوت) عام 1840 حيث أثبتنا نتيجة دراسة
متواصلة في المقارنة اللغوية بين الكلمات الكردية
واللغات الإيرانية على أنّ الكردية بقواعدها، ومفرداتها،
وأصولها، وأصواتها لغة خاصة مستقلة رغم انتمائها إلى
اللغات الإيرانية. وأيد ذلك المستشرق الروسي (بيتر
ليرخ) في أبحاثه القيمة التي نشرها بعنوان (دراسات عن
الكرد) عام 1858 في سان بطرسبرغ- لينينغراد.
وبذلك فإنّ اللغة الكردية لغة آرية نقية معروفة لها
مميزاتها الخاصة وتطوراتها القديمة. وهي تتصف
بشخصية متميزة تماماً عن باقي اللغات. ولها لهجات

كثيرة نتيجة تطورها عبر الزمن، كما في الشكل التالي
الذي يبين لنا التطور التاريخي للغة الكُردية ولهجاتها:



اللغة الكُردية ولهجاته عبر التاريخ

المصدر: الباحث بالاعتماد على مراجع مختلفة أهمها: فؤاد حمه خورشيد،
اللغة الكوردية والتوزيع الجغرافي ولهجاتها، مطبعة الوسام، بغداد، 1983،
ص3.

وبخصوص كُرد سوريا فمعظمهم يتكلمون اللغة
البوتانية، وهناك اختلاف بسيط بين مناطقها التي لكل
منها لهجتها الخاصة، ولكن في العموم جميع الكُرد في
سوريا يفهمون من بعضهم البعض.

وينطوي مفهوم الأقلية الكُردية في سوريا على
معياريين:

أ- المعيار العددي: إنها الجماعة العرقية الأكثر عدداً
في سوريا:

فالأقلية الكُردية في سوريا لا تعدو أن تكون جماعة
عرقية متميزة عن غالبية السكان في سوريا، وتأتي بعد
القومية العربية في سوريا. إذ تعتبر الأقلية الكُردية في
سوريا أكبر الأقليات في سوريا، إذ تبلغ نسبتهم حوالي
15% من سكان سوريا، فهم موزعين في شمال وشمال
شرق البلاد (الجزيرة، وعفرين، وكوباني)، ويقوم بعض
الكُرد في المنطقة الساحلية ومدن حلب ودمشق وحماة
وحمص والرقّة وغيرها.¹ كما سيأتي ذكرها لاحقاً في
البحث.

(1) المنظمة الكُردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في
سوريا، التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان لعام 2006، ص 9.

ب- المعيار الوضعي: إنها جماعة عرقية مستضعفة: وذلك بالاستناد إلى الوضع السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي لهذه الأقلية في سوريا، والتي جاءت نتيجة ممارسات السلطة في سوريا.

- ثانياً: منشأ الأقلية الكردية في سوريا:

يعود أسباب نشوء الأقلية الكردية في سوريا إلى أسباب كثيرة منها:

1- وجود مجموعات سكانية تعيش إلى جانب بعضها البعض في سورية، مختلفة الانتماءات القومية، أو الدينية، أو المذهبية عندما تشكلت الدولة السورية بموجب اتفاقية سايكس- بيكو والتي دخلت بموجبها جزء من كردستان الطبيعية إلى هذه الدولة، حيث تم ضم هذه الأقليات في كيان سياسي واحد، أصبح فيها الكرد أقلية مقارنة بالأغلبية المختلفة عنها، مثلاً العراق (سنة، وشيعة، وعلويين، ومسيحيين، وعرباً، وكرد، وأرمن، وآشوريين).¹

(1) تجدر الإشارة إلى أنّ الأمر نفسه في العراق (سنة، وشيعة، وصابئة، ومسيحيين، وعرباً، وأكراداً، وتركمناً، وكردو آشوريين) وكذلك إيران (أغلبية شيعة، وأقليات سنية، وقوميات فارسية، وتركية كبيرة

2- قيام دولة سوريا بموجب اتفاقية سايكس- بيكو عام 1916، ومعاهدة لوزان عام 1923 والتي أنهت الدولة العثمانية، وشيدت على أنقاضها دولةً جديدةً مثل: تركيا الحالية، وسوريا، والعراق.

وبذلك لم يشهد التاريخ على وجود دولة أو شعب غُلب عليه طابع قومي معين في هذه المنطقة التي تسمى اليوم بـ: (سوريا)، ولم يشهد التاريخ بأنّها كانت وحدة سياسية، بل كانت وحدتها تفرض عليها دائماً بإرادة سلطة خارجية، أي أنّها كانت جزءاً من دولة كبيرة، أو مجزأة بين دولتين أو أكثر، وقديماً لم تصبح مركزاً إلا في عهد الدولة الأموية، ولم يكن الأمويون من سكان سوريا الأصليين¹.

وبذلك اكتسب الكرّد ضمن حدود الدولة السورية الجنسية السورية بموجب المادة رقم /2825/ التي تنص على "إنّ كل من كان من التبعية التركية ومقيماً ضمن

وأخرى صغيرة كالكرديّة، والعربيّة، والتركمانيّة، والبلوشيّة، وأقليات يهوديّة، وارمنيّة، وزرادشتيّة).

(1) موضوعات أساسية، من وثائق حزب يكتي الكُردي في سورية، 2006، ص13.

أراضي اتحاد دول سوريا بتاريخ 30 آب عام 1924
اعتبر حكماً من الجنسية السورية".¹
ومن المفيد القول هنا، إنَّ كُرد سوريا كانوا دائماً في
مناطقه في الشمال والشمال الغربي في سوريا. وما
شهادات العديد من الباحثين والرحالة الأوربيين الذين
زاروا المنطقة إلا دلالة بارزة في هذا المجال، حيث
أشاروا خلال تجوالهم في كُردستان ومرورهم في
المناطق الكُردية التي الحق بسوريا فيما بعد، إلى
العشائر الكُردية هناك، فقد كتب المستشرق الروسي
(ب. ليرخ) وهو من أوائل الذين كتبوا عن القبائل
والعشائر الكُردية يقول: "يعيش الكُرد في حلب ووادي
عفرين.... وكان عدد الكُرد في الجزيرة أكبر بكثير".
وفي السياق نفسه يذكر الخبير في الشؤون الكُردية
(ميجرسون) أثناء قيامه برحلة إلى كُردستان حيث كان
قد التقى ببعض الكُرد في المناطق المذكورة آنفاً

(1) مازن بلال، الأكراد: هل هناك رؤية مستجدة؟، د. ت، ص 9.

ووصفهم بأنهم "أول الكُرد الذين قدر لي لقاءهم، أنهم
طلائع شعب عظيم".¹

ويشير الباحث والجغرافي السوري المعروف، أحمد
وصفي زكريا، والذي يعد من أوائل الباحثين السوريين
الذين تحدثوا عن الكُرد إلى أنّ "الكُرد يكثر وجودهم في
شمال بلاد الشام على مقربة من الحدود التركية الحالية
في حرة اللجة شمالي العمق، وفي أفضية إزاز،
والباب، وجرابلس، والافضية التي في الشمال الشرقي
من لواء الجزيرة الفراتية. وكل هؤلاء كُرد اقحاح لم تصل
إليهم العربية بشيء. أما في بلاد الشام المتوسطة فعدد
الكُرد قليل وليس لهم بقع يؤلفون فيها كتلة مجتمعة إلا
في جبل الأكراد بين جسر الشغور واللاذقية، وفي حي
الأكراد بدمشق، وقرى الوعر".²

ويشير كاتب عربي آخر، هو الدكتور أديب
معوض، إلى أنّ كُرد سوريا لهم ما بين الألفين والألف

(1) ميجرسون ، (ميرزا حسين شيرازي)، رحلة متكر إلى بلاد ما بين
النهرين وكردستان، ترجمة: فؤاد جميل، بغداد، 1970، ص 62.
(2) أحمد وصفي زكريا، جولة أثرية في بعض البلاد الشامية،
المطبعة الحديثة، دمشق، 1934، ص 321.

والثمانمائة قرية كلها كُردية، يتخللها بعض القرى أو المزارع من غير الكُرد، وتلك المناطق على الشكل الآتي (غرباً من ضواحي مدينة الاسكندرونة، شرقاً على الخليج حيث تنتهي غرباً فروع جبل الأكراد، وشرقاً حتى منتهى قضاء الجزيرة).

- ثالثاً: مناطق الأقلية الكُردية في سوريا:

يتوزع الكُرد في سوريا في أربعة تجمعات رئيسية (مناطق تابعة لمحافظة الحسكة، ومناطق تابعة لمحافظة الرقة، ومناطق تابعة لمحافظة حلب، ومناطق تابعة لمحافظة اللاذقية). ومناطق متفرقة أخرى.

1- مناطق تابعة لمحافظة الحسكة:

يعود تاريخ الحسكة إلى تاريخ Mesopotamia القديم. حيث كانت تشكل منطقة الجزيرة امتداداً لإمارة جزيرة بوطان. وقد جاءت تسمية الجزيرة أساساً من وفرة المياه النهرية خصوصاً لمحاذاتها لنهري دجلة والفرات. وحسب المعهد الدولي لدراسات ميزوبوتاميا، وجامعة كاليفورنيا وجميع البعثات الأثرية العلمية الدولية فإنّ هذه المنطقة كانت جزءاً من مملكة الهوريين (الهندو أوربيين) ثم الميتانيين (الهندو أوربيين) وهم أسلاف

الكرد. ثم عانت المنطقة من هجمات الشعوب الجنوبية من الآشوريين الذين عاشوا في المنطقة دماراً، والحقوا المنطقة بإمبراطوريتهم لفترة طويلة إلى أن تمكن الميديون (الهندو أوريبيين) من هزيمتهم في عام 612 قبل الميلاد أي في العام الذي سقطت فيه عاصمة آشور نينوى بيد المديين والبابليين.

وبذلك نرى أنّ الكرد هم سكان أصليين في هذه المحافظة التي من أهم مناطقها ما يلي:

1-1- منطقة قامشلو:

تقع بين الحدود التركية شمالاً ومنطقة ديريك شرقاً (المالكية حالياً). وتتألف من سهول واسعة تحاذيها سلسلة جبال تركيا، وتقابلها من الجهة الأخرى مدينة نصيبين ومركز المنطقة هو مدينة قامشلو. ويعود تاريخ إنشائها إلى سنة 1923 عندما شرع أحد وجهاء الكرد (السيد عبد القادر علي بك) في إنشاء أول بناية في جنوب مدينة نصيبين شرقي نهر ججغج (قدور بك)

ومطحنة مائية إلى الجنوب منها. ثم بدأ الكُرد يبنون مساكنهم حولها.¹

1-1-1-1 عامودا:

تقع عامودا إلى الغرب من قامشلو على الحدود السورية- التركية يحدها من الغرب الدرياسية على بعد 26 كم، وهي أقدم مدن الجزيرة وتشكل أكبر ناحية فيها وتتبعها حوالي 172 قرية ومزرعة.² وتطورت بعد تثبيت الحدود السورية- التركية، وأخذت شيئاً فشيئاً مكانة مدينة (دارة) الكُردية التي تقابلها من الجانب التركي. وفي سنة 1911 فتحت فيها مدرسة إعدادية لتعليم أولاد العشائر بإدارة أحد وجهاء مدينة ماردين، وكانت الدراسة فيها باللغتين الكُردية والتركية معاً.³

ولمدينة عامودا تاريخ مشرف فهي أول مركز في محافظة الحسكة تتصدى للاحتلال الفرنسي عام 1937

(1) مصطفى أصلان، بقايا البنية (التكوينات) الاجتماعية التقليدية في ثلاث مدن كوردية (كاها، نورشين، قامشلي)، مجلة دهبوك، العدد: 4، دهبوك، آب، 1998، ص 65.

(2) عبد اللطيف الحسيني، كتاب عامودا، سوريا، 2001، ص 13.

(3) كوني ره ش، قامشلي (مدينة المحبة والتعاون والاخاء)، مخطوطة لدى المؤلف.

الذي قام بقصفها آنذاك بالمدافع والطائرات، فأُنزل فيها دماراً وخراباً كبيراً، ثم أعاد أهلها بنائها وفق تنظيم جديد بشوارع مستقيمة ومتقاطعة.

1-1-2- ديريك:

قضاء يقع شرقي مدينة قامشلو بنحو 116 كم. وكان هذا القضاء مركزه أول مرة في بلدة عين ديوار سنة 1931. وعين ديوار بلدة تقع على الهضبة الغربية المشرفة على نهر دجلة، وأطلقت عليها عدة تسميات من أشهرها تسمية (منقار البطة) لأنّ تلك البقعة من الأراضي تشبه منقار البطة بشكلٍ واضح.¹ فهي منطقة مشهورة بتربتها الزراعية الخصبة، نشأت أول مرة على طريق قامشلو- عين ديوار، وبعد أن كانت تابعة إدارياً للأخيرة، أصبحت أكثر حيوية ونشاطاً بسبب قرب الثكنات العسكرية الفرنسية منها، وسميت بقضاء دجلة.² وتتكون منطقة ديريك من قسمين، جبلي في الشمال، والسهول المعروفة بمنطقة تل كوجر في

(1) جميل كنة البحري، المصدر السابق، ص 78.

(2) نور الدين زازا، حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي،

ترجمة: روني محمد دولمي، اربيل، 2001، ص 57.

الجنوب، وهي سهول تمتد في جنوب جبل قره جوغ حتى الحدود العراقية. ويتوزع الكُرد في منطقة جبل سنجار في قسمها الغربي، حيث تنتشر المئات من القرى الكُردية في المنطقة.¹

وديريك منطقة غنية بالحبوب، والقطن، والنفط، والغاز (بتروال الرميلان). كما وتشتهر بجمال طبيعتها الخلابة، وتعتبر عين ديوار الواقعة على بعد 14 كم منها والتي تجاور وادياً ينحدر إلى ضفاف نهر دجلة من أجمل المواقع السياحية الطبيعية في المحافظة. كما يوجد بالقرب منها الجسر الروماني الذي يتألف من ثلاثة أقواس تحتوي على صور الأبراج، ويبلغ ارتفاعه 15 متراً.

تعد ديريك مركز منطقة وتتبعها ناحيتا جل آغا (الجوادية) وتل كوجر (اليعرية). ويحدها من الشمال نهر دجلة، ومن الجنوب بريا جبل سنجار (الرد حالياً)، ومن الشرق جبل جودي، ومن الغرب طور عبيد.

(1) اسكندر داوود، الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر، مقدمة: د. سامي الدهان، مطبعة الترقى، دمشق، 1959، ص 373.

فبعد انهيار الدولة العثمانية ودخول القوى العظمى إلى المنطقة في نهاية الحرب العالمية الثانية 1918 م قامت القوات البريطانية بالمرابطة في هذه المنطقة وعملت على ضمها إلى ولاية الموصل تمهيداً لضمها إلى دولة العراق الخاضعة لبريطانيا. وبعد دخول القوات الفرنسية إلى سوريا، وانتدابها عليها عام 1920 بدأت بمشروع رسم الحدود لهذه الدولة الناشئة من خلال المفاوضات مع بريطانيا من جهة، ومع الحكومة التركية الجديدة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية، وكانت من نتيجة اتفاقية رسم الحدود بين سوريا وتركيا الموقعة عام 1928 أن تم ضم منطقة (ديريك) إلى سوريا، فأصبحت منطقة إدارية مركزها قرية (عين ديوار). وبموجب المرسوم 1414 بتاريخ 18 تموز 1933 أصبحت قرية (ديركا حمكو) بلدة وتم إنشاء البلدية فيها. وفي عام 1936 تم تحويلها إلى قائم مقائية وأستبدل اسمها من ديريك إلى (قائم مقائية دجلة). وفي عام 1938 حولها الفرنسيون إلى مركز منطقة، ونقل إليها مقر المستشار الفرنسي الذي كان قائماً في بلدة

(عين ديوار) والتي تراجع دورها بعد ذلك وتحولت إلى قرية صغيرة.

وبموجب المرسوم 346 بتاريخ 24 آذار عام 1957 تم استبدال اسم المدينة وأطلق عليها تسمية المالكية نسبة إلى العقيد عدنان المالكي. ووضع بعد ذلك مخطط عمراني حديث للمدينة، ووسعت مساحة المدينة بشكلٍ كبير، وعلى عدة مراحل.

وكانت منطقة ديريك الحالية ومنذ القرون الوسطى تابعة لإمارة (بوتان)، وكان آخرها إمارة البدرخانيين التي حكمت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وتجدر الإشارة إلى أنه تتواجد معظم حقول النفط في منطقة ديريك كحقول الرميلان، والسويدية، وقره تشوك. كما وتواجد فيها مناطق اصطياف كثيرة، ومنها مصيف عين ديوار المطل على نهر دجلة، وجبل جودي، وغابة جبل قره تشوك الحديثة. كما وتشتهر المنطقة كباقي المناطق في المحافظة بالزراعة، وخصوصاً بزراعة القمح والقطن.

1-1-3- تربة سببية:

تقع تربة سببية في جهة الشمال الشرقي لمحافظة الحسكة، وتبعد عن مدينة قامشلو 30 كم، و33 كم عن مدينة جل آغا. وهي تقع وسط سهل خصب يقسمها نهر الجراح القادم من تركيا إلى قسمين. ويحيط بالمدينة عدد من السدود التخزينية (كسد جل آغا، وسد مزكفت، وسد باب الحديد). وتتميز المدينة بتنوع عرقي متناعم بغالبية الكردية، والإيزيديين الكُرد، والعرب، والسريان، والأشوريين والأرمن. ويعمل معظم سكان المدينة بالزراعة .

واصل اسم هذه المدينة هي قبور البيض، نسبة لقبور المسيحيين الأوائل الذين كانوا يطلون قبور موتاهم بالكلس الأبيض، ولكن تم تغير اسمها وتعريبها إلى القحطانية منذ عام 1969.

1-2- منطقة سري كانية:

تقع سري كانية في حوض الخابور الأعلى، في الشمال الغربي من المحافظة، وتشرف من الشمال على ينابيع الخابور، وهي قديمة قدم التاريخ. تم وضع أول مخطط لها عام 1967، وكانت تعرف باسم (كابارا) في

العهد الآرامي، (وغوزانا) في العهد الآشوري، و(رازينا) و(رسين) و(تيودوسيوليوس) في العهد الروماني. فيها نبع كبريتي يقصدها الناس للتداوي بمياهها، وينابيع أخرى مثل نبع عين الحصان، وعين بانوس، وجاموس. وهي مدينة أثرية تقع في شمال محافظة الحسكة، يعود تاريخها إلى آلاف السنين قبل الميلاد. وهي النقطة التي يعبر منها نهر الخابور إلى الأراضي السورية.

وتتميز المدينة بموقع استراتيجي، حيث تبعد مسافة 85 كم عن مدينة الحسكة، و90 كم عن مدينة قامشلو. ولها تاريخ عريق، حيث كانت من ضمن الحضارات الأولى في منطقة الجزيرة الفراتية.

كما أخذ منها السلطان صلاح الدين الأيوبي مركزاً للاستراحة مدة عام كامل أثناء فتحه للجزيرة العليا، وشمال العراق، وحلب.

وتتبع لمنطقة سري كانية مدينة الدرياسية:

1-2-1- الدرياسية:

تقع ناحية الدرياسية إلى الغرب من مدينة عامودا. وتتألف من أرض سهلية خصبة. وكان مركز الناحية

أول ما استحدثت في قرية قرمانة في حزيران عام 1929
برئاسة أحد أغوات الكُرد في المنطقة. وفي سنة 1932
تم نقل مركز الناحية إلى محطة قطار في الدرياسية.¹

2- مناطق تابعة لمحافظة الرقة:

2-1- تل أبيض:

تقع تل أبيض في أرض سهلية خصبة غنية
بالينابيع التي تغذي نهر البليخ، ومن الينابيع نبع عين
العروس، ونبع عين الحصان، ونبع صلوع. وتبعد عن
مدينة الرقة 100 كم باتجاه الشمال. سميت بتل أبيض
نسبة لتله الأثري ذو الصخور الجصية.

وقد جذبت تربتها الخصبة ومياهها الوفيرة وموقعها
على طريق القوافل التجارية السكان منذ القديم. وعندما
تحولت الطرق التجارية عنها تراجعت وأصبحت بلدة
زراعية، ثم عادت أهميتها بعد إنشاء الخط الحديدي
لقطار الشرق السريع الذي شطرها إلى قسمين: شمالي،
وقد أصبح داخل الأراضي التركية، وجنوبي داخل
الأراضي السورية، وهو الذي يشكل نواة مدينة تل أبيض

(1) جميل كنة البحري، نظرة عن المظالم الفرنسية بالجزيرة والفرات،
ج: 1، حلب، 1967، ص 78.

الحالية التي أخذت في التوسع باتجاه الغرب خلال النصف الأول من القرن الحالي.

وتعد تل أبيض جسراً بين الجزيرة وكوباني (عين العرب) الكرديتين، وتتبع القرى الكردية هناك أدارياً منطقة كرى كور (تل أبيض) التي أسسها الكرد في العشرينيات من القرن الماضي، وكانت عشيرة البرازي تسيطر عليها تاريخياً.¹

3- مناطق تابعة لمحافظة حلب:

يتواجد الكرد في مناطق هذه المحافظة بكثافة، فهم يتواجدون بشكل أساسي في كوباني، وعفرين، إضافة إلى منبج، والباب.

وتجدر الإشارة إلى تواجدهم ضمن المحافظة بالذات في حي الشيخ مقصود، وحي الأشرفية، إضافة إلى توزعهم في كل ضواحي حلب.

3-1- كوباني:

يعد الوجود الكردي في هذه المنطقة وبالتحديد على الشاطئ الشمالي للفرات إلى عصور موعلة في القدم.

(1) جريدة يكيئي- الوحدة، العدد 44، كانون الثاني، 1997، الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا.

وليس أدل على ذلك تمكن عشيرة البرازي من السيطرة على تلك المنطقة ولعدة عهود، من خلال تشكيلها لتحالف ضم عدة عشائر كُردية سمي بالتحالف البرازي. والمستشرق الروسي (ب. ليرخ) يذكر تلك المنطقة خلال القرن التاسع عشر على أنّها منطقة كُردية خالصة.¹

وتقع منطقة كوباني في الشمال الشرقي من محافظة حلب، وهذه المنطقة هي امتداد لسهل السروج في تركيا، وإنّها منطقة كُردية بمجملها ولها 120 قرية.² وتقدر مساحتها بحوالي 3000 كم²، وبذلك تشكل مساحة منطقة كوباني نسبة 1.62 % من مساحة سوريا.

3-2- عفرين (كُرد داغ)³:

تقع في أقصى الشمال الغربي من سوريا تحدها غرباً وشمالاً الحدود التركية. وهي منطقة جبلية استمدت

(1) ب. ليرخ، دراسات حول الكُرد واسلافهم الخالدين الشماليين، ترجمة: د. عبيد حاجي، منشورات مكتبة خاني، حلب، 1992، ص 71.

(2) الأكراد في سورية، من كتاب الكُرد وكردستان، ترجمة روني، مجلة قضايا وحوارات، العدد: 13، قامشلي، سوريا، 2004، ص 40.

(3) كُرد داغ تسمية معتمدة في العهدين العثماني والفرنسي.

اسمها من الشعب الكردي الذي سكنه وجسّد فيها وجوده منذ القدم. وصفها أحمد وصفي زكريا خلال الثلاثينيات من القرن الماضي بما يلي: "وقضاء كُرد داغ واسع من أعمال ولاية حلب قام مقام ناحية الجومة التي كانت فيما مضى من أنحاء قضاء كلس. وهذا القضاء مليء بالجبال، والهضاب المكسوة بالغابات المختلفة الأشجار، وبكروم الزيتون والعنب، وفيه مياه جارية، ورباع، وغلته كثيرة ومتنوعة".

ولهذه المنطقة خصوصية واضحة دون غيرها من المناطق الكردية في سوريا، كونها تشكل المنطقة الجبلية الوحيدة التي يعيش فيها كُرد سوريا بكثافة¹. وتم تشكيل قضاء كُرد داغ من قبل الفرنسيين حينما أصدرت السلطات الفرنسية القرار ذي الرقم (33) في أيلول عام 1922 والذي كان قد أوصى بالدرجة الأساس بتشكيل دولة حلب. وبناءً على القرار المذكور تم استحداث قضاء كُرد داغ وألحقت به أربع نواحٍ

(1) عصمت شريف وانلي، المسألة الكردية في سوريا، ب. م،

1968، ص 5.

(راجو، وبلبل، وحمام، وفاطمة)¹. وبهذه الحدود تكون مساحة عفرين 2100 كم²،² وبذلك تشكل مساحة منطقة عفرين نسبة 1.13% من مساحة سوريا، وجميع ساكنيها من الكُرد ولها 360 قرية.³

4- مناطق تابعة لمحافظة اللاذقية:

4-1- جبل الأكراد:

تتصل منطقة جبل الأكراد المأهولة بالكُرد مع منطقة عفرين من خلال جبل الزاوية باللاذقية، وهي تقع في منطقة الغاب القريبة من الساحل السوري، ويقدر عدد القرى الكُردية هناك بحوالي ثمانين قرية.⁴

7- مناطق متفرقة أخرى:

لا يقتصر سكن الكُرد في المناطق الكُردية المذكورة سابقاً. أنّ الكُرد في سوريا، مثل بقية الكُرد في أجزاء كردستان يسكنون مناطق أخرى خارج كردستان،

(1) جميل كنة البحري، مرجع سابق ذكره، ص 5.

(2) مروان بركات، عفرين عبر العصور، ط 1، حلب، سوريا، دار عبد المنعم، ناشرون، 2008، ص 21-24.

(3) الأكراد في سورية، مرجع سابق ذكره، ص 41.

(4) أحمد وصفي زكريا، مرجع سابق ذكره، ص 58.

ووجودهم هناك يعود لأسباب تاريخية، وأحياناً كان نزوحهم إليها يتم لأسباب سياسية واقتصادية، ومن تلك المناطق الحي الكردي المشهور بدمشق، وهو اسم أطلق على المنطقة الممتدة بين سهلي برزة والقابون شرقاً ومنطقة أبي جرش غرباً وجبل قاسيون شمالاً وشريط من البساتين جنوباً. ومن المعروف أنّ معظم سكان الحي الكردي هم من الكرد حتى يومنا هذا، حيث جاءت الموجة الأولى منهم من الجنود الأيوبيين الذين كانوا قد عسكروا مع أسرهم خارج سور مدينة دمشق. أما الموجات اللاحقة فجاءت بعد انتهاء الحكم الأيوبي، حيث زاد تعلق هؤلاء بمسكنهم الجديد.¹ وفي سبيل ذلك ترك بعض القادة من الأصول الكردية آثاراً بارزة في الحي الكردي وهي ما تزال شاخصة للعيان. كما توجد العديد من القرى الكردية في منطقة حوض نهر العاصي، ومنطقة حارم والعمق.

(1) عزالدين علي ملا، حي الأكراد في مدينة دمشق بين عامي 1250-1979 دراسة تاريخية- اجتماعية- اقتصادية، بيروت، 1998، ص 21.

وبذلك تعد أراضي المناطق الكُردية في سوريا من أخصب الأراضي الزراعية في الشرق الأوسط، حتى أن أحد الكتاب سماها بكاليفورنيا الشرق لاشتهارها بزراعة الحبوب (القمح والشعير) والقطن بشكل واسع في الجزيرة، وزراعة الزيتون في مناطق عفرين. بالإضافة إلى ذلك فإنّ تلك المناطق تشتهر بتوفر الثروات الباطنية كالنفط، والعديد من الثروات المعدنية الغير مستثمرة كالحديد، والفوسفات، ومن حقول النفط المعروفة حقل الرمیلان، والسويدية (سويديك)، وحقل الجبسة.

والجدير بالذكر أنّ تكامل المناطق الكُردية وامتدادها على بعضها البعض من الشرق إلى الغرب بين سوريا وتركيا يمنحها موقع جيو سياسي في منطقة الشرق الأوسط، فهي كمر أو بوابة شرقية للبحر الأبيض المتوسط على آسيا، مما يجعله محط أنظار الجميع.

- رابعاً: الاتجاه السلوكي للأقلية الكرديّة في سوريا:

تعرف موسوعة علم النفس والتحليل النفسي (الاتجاه) بأنّه "ميل ثابت للتصرف والاستجابة بطريقة معينة مع الناس والأشياء والمشاكل ... الخ".¹ ويتكون الاتجاه من ثلاثة أبعاد معرفية، وانفعالية، وسلوكية. فالبعد المعرفي يشير إلى ما يمتلكه الفرد من المعارف والمعلومات. والجانب الانفعالي يتضمن مشاعر الفرد الايجابية والسلبية نحو الموضوع. في الوقت الذي يشير المكون السلوكي إلى ما يمكن أن يترتب على البعدين السابقين من السلوكيات الخارجية.

وبإسقاط المعادلة السابقة على الواقع الكردي في سوريا نجد أن معادلة الاتجاه هي بالشكل التالي:

بالنسبة إلى البعد المعرفي فالأقلية الكرديّة في سوريا يمتلكون من العلم الكم الكثير ومعظم شبابهم من الفئة المتعلّمة (أطباء، مهندسين، حقوقيين، اقتصاديين،

(1) عبد المنعم الخفي، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، ج 1،

دار مأمون، 1975، ص 76.

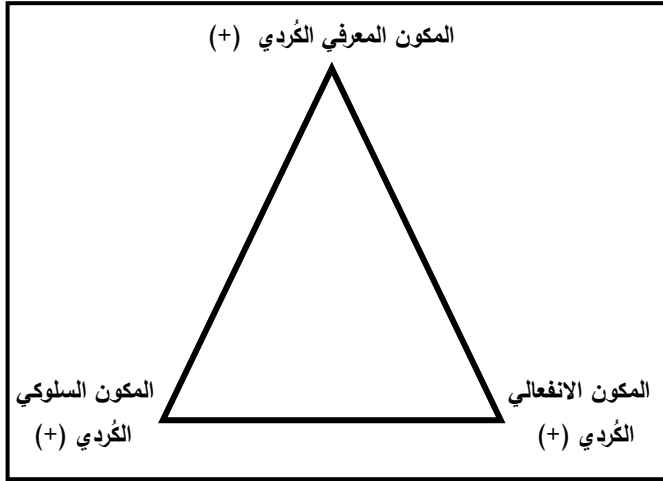
كتاب، مناضلين، وطنيين... الخ). وقد شهد التاريخ بذلك فمنهم من ساهم في بناء سوريا مثل (إبراهيم هنانو) ومنهم من ساهم في أحياء الحضارة الكُردية مثل (العائلة البدرخانية).

وبالنسبة إلى البعد الانفعالي نجد أنّ مشاعر الأقلية الكُردية في سوريا هي معظم الأحيان مشاعر ايجابية، أو نظرة ايجابية إلى مختلف جوانب الحياة في سوريا (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية... الخ)، وخير دليل على ذلك نظرة الكُرد إلى واقع الثورة السورية فهم يصرون على أنّ النضال السلمي الديمقراطي هو الحل الوحيد لاكتساب الحقوق المشروعة للشعب الكردي.

وبالنسبة إلى المكون السلوكي يلاحظ أنّ سلوكية الأقلية الكُردية في سوريا قائم على أساس تبني القضايا الوطنية على صعيد الدولة (سوريا)، والوقوف مع مطالب فئات الشعب كافة في سوريا، وعدم قبولهم أي تدخل خارجي كي لا تصبح سوريا ميداناً للصراع، كما ويرفضون بشدة النعرات الطائفية، ويصرون على سلمية المطالب، وحق الجميع في العيش الكريم بسوريا.

بالتالي فإنَّ تكامل المكونات الثلاثة لمفهوم الاتجاه السلوكي للأقلية الكُردية في سوريا يجعل من الكُرد في سوريا نموذجاً لوحدة الاتجاه الايجابي، ودليلاً على الطبيعة السلمية لهذه الإثنية.

والشكل التالي يبين لنا تكامل المكونات الثلاثة للاتجاه السلوكي للأقلية الكُردية في سوريا:



تكامل المكونات الثلاثة للاتجاه السلوكي للأقلية الكُردية في سوريا - المصدر: الباحث.

أي أنَّ أسلوب عمل الأقلية الكُردية في سورية يتمثل بالنشاط السياسي الجماهيري الديمقراطي السلمي، ووبربط

نضالها مع نضال كل الوطنيين والتقدميين والديمقراطيين في سوريا على اختلاف انتماءاتهم. وهي لا تنجر إلى أساليب الكفاح المسلح، بل إنها ترفض وتدين بشدة كل أشكال الكفاح المسلح، وكل أشكال الانتقام والحروب الأهلية. وتطالب بتأمين حقوق الكرد القومية المتمثلة في الحقوق السياسية، والثقافية، والاجتماعية في إطار الوطن السوري وفق الأعراف والمواثيق الدولية، وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين، أو الجنس، أو العرق، وإلغاء تطبيق القوانين الاستثنائية، وغيره من الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى عرقلة التطور السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي للشعب الكردي. إضافة إلى سلسلة من القرارات والأوامر الإدارية التي لا يمكن حصرها. كما تعمل من أجل إطلاق الحريات الديمقراطية، كحرية التعبير، وحرية الصحافة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه السلوكي للأقلية الكردية يتناسب طرذاً مع كل من مفهومي (الرأي) و(المعتقد). فالرأي يشير إلى التعبيرات الشخصية وبشكل مباشر. أما المعتقدات فيشير إلى محددات عقلية وشعورية عريضة ومتعمقة وشبه ثابتة لدى الأفراد

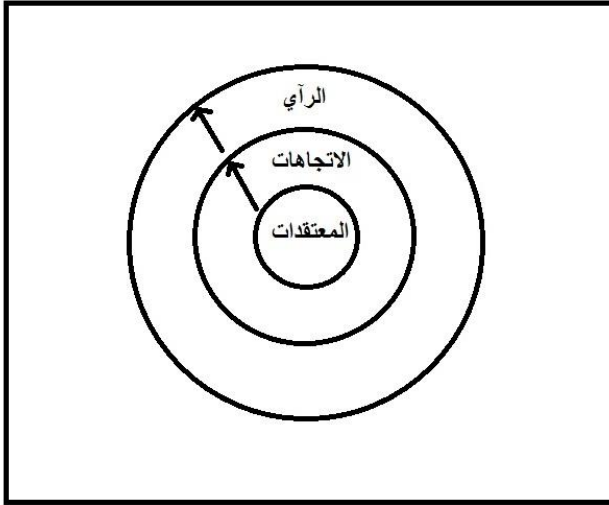
أو الجماعات. وهي التي تحدد النظرة الكلية والأساسية للفرد نحو الحياة، والعالم، والمجتمع، ونحو نفسه، ومنها مثلاً المعتقدات الدينية، والقومية، والاجتماعية، والأهداف الكبرى التي يؤمن بها الفرد.¹

فمفهوم الرأي لدى الأقلية الكردية يتمثل بالإجمال بالتعبير الايجابي عن مختلف مواقف الحياة، على سبيل المثال اعتبار الكرد لمفهوم التنوع العرقي من الأمور الطبيعية. وغالباً ما تكون آرائهم ذات دلالات معنوية شاملة للحياة. أما المعتقدات الكردية فتتمثل بالأهداف الكبرى التي يسعى إليها الكرد في سوريا مثل (ضمان الحقوق الأساسية مثل حق الاعتراف بحق المواطنة، وحق الاعتراف باللغة الكردية، وحق تقرير المصير... الخ). بالإضافة إلى الإيمان بأن قضيتهم هي بدورها جزء من القضايا العامة في سوريا، ويكمن حلها في إطار إيجاد حل لمجمل قضايا البلاد، وأن النظام الديمقراطي وحده كفيل بإيجاد الحل الوطني

(1) هيو حاجي ديلوي، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية (دراسة اجتماعية في إقليم كردستان العراق)، مرجع سابق ذكره، ص

والعادل لهذه القضايا والمشاكل. وكذلك ضمان الحريات العامة، والتنمية البشرية للمجتمع في سوريا، وضمان المصالح الأساسية للمواطن، وتحقيق التكافؤ بين الأحزاب.

والشكل التالي بين لنا العلاقة بين المعتقدات الكُردية، والاتجاه السلوكي الكُردية، والرأي الكُردية:



العلاقة بين المعتقدات الكُردية، والاتجاه السلوكي الكُردية، والرأي الكُردية.

- المصدر: الباحث.

فمن خلال النظر إلى الشكل السابق نرى أنّ معتقدات الأقلية الكُردية هي الجزء الصلب في البناء الفكري والذهني للجماعة العرقية الكُردية، ولها أثر كبير

في تحديد الاتجاه الايجابي نحو موضوعات الحياة. والاتجاه السلوكي الكردي يشكل الإطار المرجعي للآراء الكردية. فمثلاً فيما يتعلق بموضوع حق تقرير المصير نرى أنّ الأقلية الكردية يعتقدون أنّ حق تقرير المصير هو حق لجميع شعوب العالم عامة ولشعوب المنطقة بشكلٍ خاص، وهم يراعون حقوق القوميات الموجودة وخصوصيتها الثقافية، وهم مع بناء مؤسسات تحمي حقوق الإنسان بمفهومها المعاصر، وبالتالي تحظى بثقة المواطنين. وأنّ اتجاههم السلوكي هو اتجاه ايجابي من خلال النضال السلمي الديمقراطي، أو الحراك الشعبي السلمي كسبيل لكسب هذا الحق، وذلك في ظل كون حقوق الإنسان هو المرجع الأساسي للنضال. وأنّ آرائهم تكون على أساس المناقشة، والعقلانية، والمنطق.

- خامساً: ملامح النزعة القومية الكردية، أو

الشعور القومي في المنطقة:

إنّ ملامح النزعة القومية الكردية، أو الشعور القومي في المنطقة التي يسكنها الكرد في سوريا توضحت منذ تاريخ ثورة إمارة جانبولات عام 1607 التي كان مركزها "كلس" التي كانت تشمل منطقة عفرين إلى الغرب. وإلى

ثورات الإمارات الأخرى التي أعقبت ذلك مثل ثورة إمارة بدرخان بك.

1- ثورة إمارة جانبولات عام 1607:

عندما قام القائد العسكري العثماني جغالة زادة سنان باشا في عام 1605 بقتل الأمير (حسين بك بن جانبولات بك) أمير كلس الذي كان قد أصبح والياً على حلب في السنة نفسها وذلك بدعوى تخلفه عن المشاركة في حرب الدولة الصفوية إلى جانبه حينما دعاه إلى ذلك. فقد عدَّ القائد العثماني المذكور عدم مشاركة الأمير حسين باشا سبباً للهزيمة التي مني بها أمام الصفويين في أطراف (سلماس) في عام 1605، وقد أدت تلك الحادثة إلى غضب الأمير علي بن جانبولات بك أخ الأمير حسين باشا فتوجه إلى حلب ليعلن عن انتفاضة مسلحة ضد الدولة العثمانية توسع نطاقها لتشمل الانتفاضة أطراف الشام وقرها، حيث مد الأمير نفوذه إلى مدينة طرابلس الشام، وكذلك حمص، وبعض النواحي الأخرى في الشام، فلما ترسخ نفوذه أعلن استقلاله. إذ تم تشكيل جيش كبير له وسك باسمه النقود

كما ذكر اسمه في الخطب وفي عام 1607 عقد معاهدة مع دويلة توسكانا الايطالية.¹

2- ثورة إمارة بدرخان بك (بدرخان باشا فيما بعد) خلال الأعوام (1812- 1847 م) والتي كان مركزها جزيرة بوتان:

وهو ابن عبد الخالق بك، مؤسس الإمارة البدرخانية في بوتان، حيث دخل الأمير في اتصالات مع إبراهيم باشا المصري ابن محمد علي باشا، بغية الاتفاق على صيغة لمحاربة العدو المشترك (العثمانيين). ويعود إليه تأسيس دولة كُردية مستقلة دامت أربع سنوات، حيث ضرب النقود باسمه، وأولى اهتماماً كبيراً بإنشاء الصناعات الحربية، وأرسل طلبة الكُرد إلى أوروبا للدراسة هناك. ولكنه استسلم إلى قوات القائد التركي (عثمان باشا) وذلك في شهر آب عام 1847 على أثر خيانة قادة في صفوفه. وفي البداية نفي إلى مدينة (فارنا)

(1) سعيد عثمان هروتي، كوردستان والإمبراطورية العثمانية (دراسة في تطور سياسة الهيمنة العثمانية في كوردستان 1514-1851)، مطبعة خاني، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، 2008، ص 145.

البُلغارية، ومن ثم إلى جزيرة (كريت)، ثم أرسل إلى دمشق إلى أن وافته المنية فيه عام 1868، ولا يزال قبره موجوداً على سفح جبل قاسيون بدمشق.¹

وقد عد معظم الكتاب والمؤرخين الذين كتبوا عن الأمير بدرخان وحركته، بأنّه كان يسعى إلى تخليص كُردستان من الاستبداد العثماني، وأنّ حركته كانت حركة قومية. يقول الدكتور جمال نبز بهذا الصدد: كان بدرخان، المعاصر لأمير سوران (يقصد محمد باشا)، كُردياً ذا وعي قومي، فبالرغم من نظام حكمه الإقطاعي، كان يتحدث باسم الشعب الكُرد، ولا نستبعد اطلاعه على ملحمة (مم وزين) وتأثره بها، فضلاً عن تأثره بتأثيرات الصحوة القومية التي بنتها الثورة الفرنسية، إذ أنّ نيته في إرسال الطلاب الكُرد إلى أوربة لدراسة العلوم المختلفة دليل آخر على تأثره بالأفكار الأوربية الحديثة.

لقد تعاون الأمير بدرخان مع أمير سوران محمد باشا الذي كان يسعى من أجل بناء دولة كُردية، وعندما

(1) إسماعيل محمد حصاف، كُردستان والمسألة الكُردية، مطبعة خاني، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، 2009، ص 122.

قضت الدولة العثمانية على إمارته في آب 1836، أعلن بدرخان استقلاله، وكشف عن طموحه أكثر من مرة، فقد قال مرة: (أنا حاكم هذه البلاد، وليس السلطان العثماني، حتى وأنَّ كان السلطان أكثر قوة مني، ولكني أتفوق عليه بكوني أكثر أصالة وشهرة منه، لأنني أعمل من أجل أن لا اضطهد أو اجور شعبي)، وأفصح مرة وبصراحة عن طموحاته عندما قال (أنا المالك الوحيد هنا).

وعندما قضت الدولة العثمانية على إمارة بوتان سنة 1847، ونفت الأمير بدرخان وأسرته إلى جزيرة كريت، كان الأمير يجمع حوله أولاده وأحفاده ويقول لهم: أخشى أن تضيعوا لغتكم، أريد أن نتحدثوا مع أطفالكم وعيالكم بلغة أجدادكم، ومن لا يعمل بذلك فأثَّه ليس من أولادي.¹

وبذلك نرى أنَّ الشعور القومي والفكرة القومية شرعت تتبلور أولاً في بيئة النخبة، أي عند الزعماء ومحيطهم،

(1) عبد الفتاح علي البوتاني، بدايات الشعور القومي الكوردي في التاريخ الحديث، رابطة كاوا للثقافة الكوردية، مطبعة هاوار، دهوك، كردستان، 2005، ص 33.

لذا فإنّ الانتفاضات التي شهدتها كردستان كانت بدوافع وطنية، ولغرض تحقيق الطموح القومي، ولم يكن عامل الاقتصاد وحده سبب تلك الانتفاضات.¹

- سادساً: إيديولوجية الفكر القومي للأقلية الكردية في سوريا:

إنّ بدايات انتشار الوعي القومي لدى كرد سوريا تعود إلى فترة بروز الفئة المتعلمة والواعية وتشكيلها لجمعيات، أو أحزاب كردية في بدايات تفكك الإمبراطورية العثمانية. التي يمكن أن نعتبرها بداية حقيقية لانتشار فكر قومي كردي ناضج في سوريا، لكن لم يتبلور هذا الفكر القومي في حركة فكرية فلسفية يقودها مفكرون وسياسيون كالذي حدث في الحركات القومية في أوروبا، ولذلك فإنّه وإن كان إطاره العام معروفاً (كمفاهيم الاستقلال، والحرية، والتمتع بالحقوق القومية المشروعة) فإنّ الحركة القومية الكردية في سوريا بقيت تعاني من أزمة فكرية فلسفية لكونها لا تملك فلسفة خاصة بها. ولذلك أيضاً فإنّها بقيت تتأرجح

¹ بدايات الشعور القومي الكوردي في التاريخ الحديث، ص 31-33.

بين الأفكار الرجعية، والليبرالية، والاشتراكية،
والماركسية. وبذلك فإنّ الفكر القومي لكُرد سوريا
(كُرداية تي باللغة الكُردية التي تقابلها العروبة باللغة
العربية) كان له أطار عام فقط، بينما التفاصيل تناولها
كل حزب أو حركة سياسية أو تجمع قومي حسب رؤيته
الخاصة.

وبالرغم من ذلك فإنّ إيديولوجية الفكر القومي للأقلية
الكُردية في سوريا تأثرت بالأيديولوجيات الكُردية في
الخارج التي دفعت الحركة القومية الكُردية في سوريا
نحو الأمام والتطور مثل:

- حركة الشيخ سعيد البيران في تركيا عام 1925.
- حركة الملا مصطفى البارزاني في كُردستان العراق
في الأعوام 1945 و 1961-1975.
- حركة القاضي محمد في إيران عام 1946-1947.
- كما لعبت التنظيمات الكُردية السياسية والقومية خارج
سوريا دوراً في نشر الوعي الكُرد القومي مثل:
- الحزب الديمقراطي الكُردستاني عام 1946 في
كُردستان العراق.

- حزب الاتحاد الوطني الكردستاني عام 1976 في كردستان العراق.
- حزب رزكاري كورد- الخلاص الكردي عام 1945 في كردستان العراق.
- حزب خويبون- الاستقلال عام 1927 في تركيا.
- حزب العمال الكردي عام 1978 في تركيا.
- جمعية بعث كردستان في إيران.

- سابعاً: الاتجاه التعصبي للسلطة في سوريا:

يعرف التعصب بأنه حكم سلبي مسبق بشأن أعضاء جماعة سلاوية، أو دينية، أو إزاء شاغلي ادوار اجتماعية مهمة، وهو حكم لا يتأثر بالحقائق التي تتناقض معه. فهو عبارة عن الكراهية، أو الاعتداء نحو أفراد معينين بالاستناد إلى عضويتهم في تلك الجماعات.¹ كما أنه اتجاه نفسي جامد مشحون انفعالياً، أو عقيدة أو حكم مسبق مع/ أو في الغالب ضد جماعة، أو شيء، أو موضوع، ولا يقوم على سند

¹ **Rupert Brown, Prejudice its Social Psychology,** 2nd published, Blackwell, Oxford UK and Cambridge USA, (1996) P. 7.

منطقي، أو معرفة كافية، أو حقيقة علمية، بل ربما يستند إلى أساطير وخرافات.¹

ويقوم التعصب على الأركان التالية:

1- الامتناع عن تعبير الغير والتمييز: ففي هذا المستوى من التعصب يسعى المتعصب إلى منع أعضاء الجماعات الخارجية من الحصول على التسهيلات والامتيازات التي يتمتع بها الآخرون كالحصول على بعض الوظائف، أو الإقامة في أماكن معينة، ومنعهم من ممارسة حقوقهم السياسية، وكذلك تقليل فرص التعليم، والعلاج، وبعض الامتيازات الاجتماعية الأخرى.

2- الهجوم: وهي تقع ضمن إطار جريمة الكراهية، وهي جريمة ترتكب ضد الناس، أو ممتلكاتهم بدافع الكراهية نحو أفراد، أو جماعات معينة، وهي تعبير عنيف عن التعصب.

3- الإبادة: وهي أخطر أشكال التعبير عن التعصب، وتشمل الإبادة تلك المحاولات التي تهدف إلى القضاء

(1) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1972، ص 210.

على جماعة ما بسبب أصلها القومي، أو الديني، أو السلالي.

وبإسقاط الأركان، أو المعايير السابقة على الوضع السوري نجد أنّ كامل الأركان السابقة تمارس من قبل النظام السوري على الأقلية الكرديّة في سوريا.

فبالنسبة إلى الركن الأول (الامتناع عن تعبير الغير والتمييز) نجد أنّ الكرديّ في سوريا ثاني أكبر قومية في البلاد، وهم محرومون حتى الآن من معظم حقوقهم، وفي بدايتها حق الاعتراف بالهوية الكرديّة، بل يتعرضون إلى ممارسات وحشية من قبل النظام عندما يتعلق الأمر بحق الاعتراف بالهوية الكرديّة. إذ يتعرض الكرديّ في سوريا إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من قبل السلطة، فهم يعانون من التمييز على أساس الهوية، ومن القيود المفروضة على استخدام اللغة الكرديّة، والثقافة الكرديّة. وهذا خير دليل على أنّ الحكومة السوريّة لا تزال تتبنى مقترحات الملازم أول محمد طلب هلال ضد الكرديّ.

فالكرديّ محرومون من القراءة والكتابة بلغتهم الأم، وتحظر عليهم بناء المدارس، وتمارس الحكومة السوريّة

سياسة تستهدف تعريب مناطق الكُرد، واستبدال أسماء المدارس في القرى الكُردية بأسماء عربية. وما إلا قرار رقم (334) الصادر عن محافظ الحسكة (صبيح حرب) عام 1998 والذي عمم عن طريق مدير التربية بالحسكة (أحمد عويد السعيد) برقم (2/410) تاريخ 27 تموز 1998)، والذي يتضمن تغيير اسم (209) من مدارس. يضاف إلى ذلك أنّ السلطات المعنية تصدر تعاميم بين الفينة والأخرى، تمنع التكلم بغير العربية، والمقصود بذلك اللغة الكُردية. ففي 3 تشرين الأول 1996 صدر تعميم عن محافظ الحسكة بهذا الخصوص بناءً على كتاب قيادة فرع حزب البعث بالحسكة رقم (380/ص/د/و) تاريخ 29 أيلول عام 1996) وقد تضمن العبارات التالية: "نعود ونؤكد على جميع العاملين في الدوائر الرسمية، وفروع المؤسسات، والشركات، والمنشآت، والمصارف، ومجالس المدن، والبلدات، والبلديات، وسائر جهات القطاع العام عدم استخدام غير اللغة العربية في التخاطب والتعامل مع بعضهم البعض، أو مع المراجعين من المواطنين خلال

فترة عملهم الرسمي، ويعتبر مديري تلك الجهات مكلفين بالإشراف على تنفيذه، تحت طائلة المساءلة¹. فالنظام السوري لا يعترف بأية أقلية قومية موجودة في سوريا على العكس إنَّ روح البعث المتجسدة في المبادئ، والنصوص الدستورية تحت بشكل واضح على تعريب الفئات الأخرى، وصهرها في بوتقة القومية العربية، وهو دستور تم صياغته وفق الايديولوجيا البعثية، وهو يتبنى الشعارات والأهداف البعثية ويختصر سوريا التي تتميز بالتنوع العرقي، والديني، والاجتماعي، والسياسي إلى حزب البعث وجبهته التي تتبنى هي بدورها أهداف، ومنطلقات، ومقررات مؤتمراته.

وبالنسبة إلى الركن الثاني (الهجوم) فأثَّه يتمثل بهجوم السلطة على المناطق الكردية بشكل غير مباشر من خلال المشروع الشهير للملازم محمد طلب هلال.

ففي عام 1965 تبنت الحكومة السورية والقيادة القطرية لحزب البعث خطة الملازم محمد طالب هلال رئيس الشعبة السياسية في الحسكة سابقاً، وركزت بشكل

(1) بافي رامن، تأملات حول واقع العملية التربوية والتعليمية، مجلة قضايا وحوارات، العدد: 5، صيف، 1999، ص 32-33.

رئيسي على تأسيس "الحزام العربي" في الجزيرة على طول الحدود التركية. هذا الحزام هو عبارة عن شريط من الأرض طوله 300 كم يمتد من الحدود العراقية في الشرق إلى النقطة وراء رأس العين في الغرب، ويبلغ عرضه 10-15 كم تضمنت الخطة ترحيلاً كبيراً لسكان الريف الكردي الذين يعيشون في 332 قرية داخل الشريط المذكور.¹

وهكذا بدأ الاستيطان المباشر في هذه المناطق وذلك ببناء قرى استيطانية بدأت بمجموعة قرى في ديريك في نهاية الخمسينات عام 1958 في عهد حكومة الوحدة، واستكمل في بداية السبعينات 1973-1974 بالاستيلاء على عشرات الآلاف من الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة، وانتزاعها من أصحابها المزارعين على طول حدود منطقة الجزيرة مع تركيا ضمن مشروع (الحزام العربي)، وتم بموجبه توطيد الآلاف من العوائل العربية في هذه المناطق، جيء بهم من محافظتي

(1) فيلب ج كراين بروك وستيفان سبيرل، كردستان صراع لم يهدأ (نظرة شاملة معاصرة)، ترجمة الآن مصطفى، منشورات حزب يكي تي الكُردي في سوريا، 2005، ص 220.

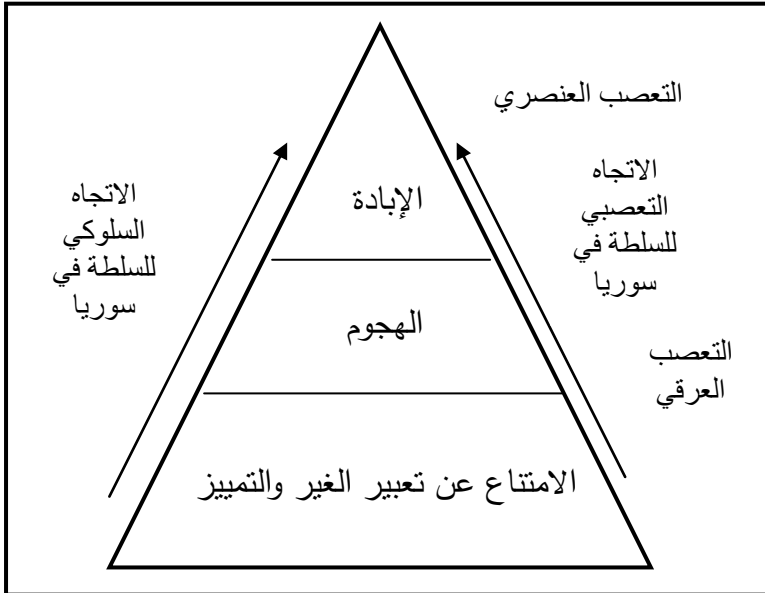
الرقعة، وحلب، وأقامت لهم القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم 41 مركز استيطاني، ووزعت عليهم أكثر من ثلاث أرباع مليون دونم من أخصب الأراضي الزراعية، ومن المساحات المستولي عليها من المواطنين الكرّد وحرمت الآلاف من العائلات الفلاحية الكرّدية من أراضيهم الزراعية.¹

وبالنسبة إلى الركن الأخير (الإبادة) نرى أنّ ممارسات النظام السوري تجاه الكرّد ممارسات مجحفة الهدف منها القضاء على الوجود الكرّدي في مناطقهم من خلال سياسات التهجير القسري، والإرهاب السياسي، وذلك بالاعتقالات العشوائية للكرّد، والعمل على فصل الطلاب الكرّد من الجامعات لحرمانهم من الدراسة الجامعية.. الخ.

فالنظام قام بتركيز السلطات في يده ورسم مؤسسات الدولة على مصلحته، وإطلاق ذات اليد للأجهزة الأمنية، والوحدات العسكرية الخاصة في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وبزيادة المشاريع العنصرية،

(1) المنظمة الكرّدية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا، مرجع سابق ذكره، ص 10.

والاضطهاد تجاه الشعب الكردي، وحركته السياسية، وغياب الحريات، وتصاعد القمع وتأميم العمل السياسي، والأهلي من قبل السلطة التنفيذية. وقد وجهت أولى الضربات للسلطة القضائية التي جرى تهميش دورها عبر زيادة المحاكم الاستثنائية، وهيمنة القوانين، والمراسيم العرفية، والاستثنائية على كل ما هو دستوري. وبذلك فإنّ المخرجات السلوكية لتعصب السلطة في سوريا يمكن توضيحها بالشكل التالي:



المخرجات السلوكية لتعصب السلطة في سوريا

- المصدر: الباحث.

- ثامناً: طبيعة النضال الإثني للأقلية الكردية في سوريا:

عادة تتفجر النزاعات في أغلب الأحيان في بيئة يسود فيها عدم المساواة بين أفراد المجتمع التعددي الواحد. وهناك أربعة عوامل يمكن أن يؤدي كل منها، إلى اندلاع أعمال العنف وهي بشكل عام:¹

1- توزيع الفوائد والخيرات الناتجة عن الإنماء، والتقدم في المجتمع التعددي على أساس الانتماء العرقي، أو الإثني.

2- عدم تطابق أداء النظام السياسي في المجتمع التعددي مع التوقعات وليدة التطور الاقتصادي.

3- حلول الإكراه مكان التوسط لإيجاد تسوية.

4- تزايد الشعور بعدم المساواة والحرمان النسبي، مما يولد القناعة في عجز النظام عن التجاوب مع مطالب مجموعات معينة، فيحرض ذلك بعض المجموعات على اللجوء إلى الثورة المكشوفة عوض المصالحة.

(1) غسان رعد، النزاعات الإثنية في الدول التعددية، دار صادر، بيروت، 1997، ص 18.

وبالنسبة إلى الأقلية الكردية في سوريا فإنّ نضالها سلمي لم يصل إلى حد النزاعات، وبخاصة النزاعات المسلحة ذلك بالرغم من:¹

1- إخفاق سوريا في إحراز التقدم، والنمو، والازدهار: ولقد أدى هذا إلى أمرين:

أ- سيطرة المجموعة الحاكمة على المجموعات الأخرى في الميادين الاقتصادية، والسياسية، والتربوية.

ب- شعور الأقلية الكردية، وغيرهم من الأقليات بالحرمان، مما دفعها للمطالبة بالحقوق المدنية التي أقرتها الأمم المتحدة.

2- فشل الحكومات السورية المتعاقبة في تحقيق النمو.

3- رفض النظام السوري الاعتراف بالهوية الكردية.

(1) تجدر الإشارة إلى أن طبيعة النزاع الإثني لكرد تركيا كان قائماً على العنف رداً على السياسات التركية العسكرية حيث قام حزب العمال الكردستاني في تركيا خلال الفترة (1990-1994) بحوالي 6430 عملية عسكرية في مواجهة القوات والمنشآت التركية.

وفي إطار طبيعة نضال الأقلية الكردية في سوريا
يمكن أن نقسم نضال الكرد في سوريا (بعد اكتسابهم
طابع الأقلية على مستوى الدولة) إلى ثلاثة مراحل:
- المرحلة الأولى: (مرحلة تكوين دولة سوريا إلى
مرحلة استلام حزب البعث الحكم في سوريا):

تميز نضال الكرد في الفترة الأولى بعد تكوين الدولة
السورية (خاصة فترة الانقلابات العسكرية من عام
1949 إلى عام 1954) بأقلمة أنفسهم مع الوضع
الجديد، حيث انتمى البعض منهم إلى الحزب الشيوعي
السوري وبعض الأحزاب السورية الأخرى. ويعود السبب
في اتخاذ الكرد الموقف السابق إلى (أنَّ نهاية
الأربعينيات شهدت أهم الحركات القومية الكردية، لا
سيما تلك التي قامت في مهاباد خلال عام 1946، وأنَّ
سقوط جمهورية كُردستان الشعبية الديمقراطية (جمهورية
مهاباد)، اقنع البعض من الكرد، أنَّ مسألة إقامة دولة
خاصة بهم أمر لا تسمح به السياسة، والوضع الدوليان،
ولهذا نجدهم يعملون متعاونين مع الأحزاب الوطنية
المعارضة في الدول التي تتقاسم وطنهم على أمل تغيير
أنظمة الحكم الراضية لإعطائهم حقوقهم كخطوة هامة

في سبيل الحصول على حقوقهم عندما تصل هذه الأحزاب إلى الحكم¹.

وتميز نضال الكرد بعد انتهاء حكم الانقلابات العسكرية بتأسيسهم لمزيد من الجمعيات، والأحزاب الكردية. وكانت العواطف، والأحاسيس الكردية لدى فئة الشباب الكردي تتجه بالبحث عن الجمعيات، والأحزاب القومية الكردية للانتماء إليها، والعمل في صفوفها، وخاصةً بعد انتهاء عهد الانقلابات العسكرية في سوريا، وبدء الحياة البرلمانية عام 1954 حيث عملوا على استغلال تلك الأجواء التي كانت شبه ديمقراطية لوضع اللمسات الأخيرة لعدد من الجمعيات، والتنظيمات الكردية، بهدف العمل على نشر الثقافة الكردية، وإيجاد الأطر التي تنظم الشباب الكردي بدلاً من تشتتهم بين تنظيمات الأحزاب الوطنية العاملة على الساحة السورية.

وقد استطاعوا من خلال تلك الفترة طرح مطالبهم السلمية التي تجلت في ابرز نقاط منها:

(1) سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، بغداد، 1989 ص

- التخلص من سيطرة الاستعمار، والمفاهيم الرجعية،
والتأكيد على قيام نظام تحرري ديمقراطي شعبي في
سوريا يحافظ على استقلالية الحركات السياسية في
البلاد.

- الاعتماد على جهود الكُرد الوطنيين، والديمقراطيين
كافة في سبيل تحقيق النضال الاجتماعي.

- عد الديمقراطية طريقاً إلى نيل الحقوق القومية.

- المطالبة بفتح مدارس باللغة الكردية، وفتح النوادي،
والجمعيات الخيرية، والثقافية، والاجتماعية. بالإضافة
إلى ضرورة إصدار مجلات، وصحف كُردية.

- ضرورة الاهتمام بوضع الفلاحين الكُرد.

- دعوة الخيرين إلى مساعدة الطلاب الفقراء لإتمام
دراساتهم.

- دعم ومساندة حقوق المرأة في المجتمع الكُرد.

والجدير بالذكر أنّ أهم الجمعيات الكُردية آنذاك

كانت:

- جمعية الشباب الديمقراطيون الكُرد التي تأسست عام

1953.

- جمعية إحياء الثقافة الكرديّة التي تأسست في بداية عام 1955.

- جمعية المعرفة، والتعاون الكردي التي تأسست عام 1956.

- كتلة الحرية التي تأسست عام 1955.

- جمعية الطلبة الكردي في جامعة دمشق التي تأسست مطلع عام 1957.

إلا أنّه مع ذلك فإنّ النشاط الكردي كان ضعيفاً نوعاً ما بسبب توزيعهم هنا، وهناك إلى مناطق منفصلة عن بعضها، وانعدام وجود مدن كبرى قديمة في هذا الجزء من كردستان.

- المرحلة الثانية: (مرحلة استلام حزب البعث الحكم في سوريا، مروراً باستلام حافظ الأسد الحكم في سوريا إلى وفاته):

تميزت هذه المرحلة بتجاهل حزب البعث الحاكم واقع الشراكة في سوريا بين الكردي، والعرب، والأقليات القومية، انطلاقاً من نزعات شوفينية. وأصبحت سوريا (الجمهورية العربية السورية) وتتكرت بشكل صريح

لوجود الشعب الكردي كثاني أكبر قومية في البلاد، ويعيش على أرضه التاريخية التي هي جزء من كردستان. كما وتميزت بالفهم الخاطئ لقضية حقوق القوميات، والإنسان التي كانت تتبع سياسة التجهيل، والتعريب لتغيير الواقع القومي للكرد، حيث تحولت القضية الكردية إلى قضية أمنية شائكة مع استلام حافظ الأسد للحكم في سوريا في 16 تشرين الثاني عام 1970 نتيجة انقلاب أبيض قام به، حيث استمر تدهور أوضاع الكرد نتيجة استمرار آثار، ونتائج الإجراءات التعسفية، والشوفينية، فضلاً عن ابتكار حكومات البعث المتعاقبة أساليب جديدة في إلحاق الأذى بالكرد.

أما نضال الكرد في هذه المرحلة فقد تميز بزيادة نشاط الأحزاب، وتمسكه بالمسار الديمقراطي الوطني كحل فعلي، وأنّ خلاف ذلك سوف يؤدي إلى انفجار الوضع في سوريا في المستقبل، مما يعني خلق المزيد من الإشكالات للدولة.

وخلال هذه المراحل الصعبة، والقاسية حاول الكرد من خلال حركته القومية السياسية التعامل مع تلك المواقف، والمخططات، وذلك في إطار النضال

السياسي السلمي، وبعيداً عن ردود الفعل أمام الاستنزافات التي وصلت إلى درجة التصفيات الجسدية أحياناً، والاعتقالات، والسجون، والأحكام الجائرة بشكل دائم، واستطاعت الحركة القومية الكردية الالتزام بمبادئها القومية، والوطنية، والديمقراطية، وبرنامجها السلمي، وشعاراتها الداعية إلى التسامح، والحوار، والتفاهم. وكذلك بعدم السماح لفك ارتباط نضالها بالحركة الوطنية الديمقراطية في عموم سوريا، وبالقوى السياسية العربية الهادفة إلى التقدم، والنضال المشترك، والخلاص الوطني، والإصلاح، والتغيير.

– المرحلة الثالثة: (مرحلة استلام بشار الأسد للسلطة إلى الآن):

تميزت هذه المرحلة بقدرة الكرد في سوريا على التوافق بين مبدئي القومية، والوطنية، كما أنها استمرت في العمل في إطار المبادئ، والقوانين على المطالبة – وكأي شعب – بحق تقرير مصيره السياسي (الفيدرالية)، والعمل في الوقت ذاته من أجل استقلال بلاده سوريا وحريتها، وصيانة وحدتها، وسيادتها. والتزمت الحركة القومية الكردية في سوريا، ومنذ بداية ظهورها بخيار

النضال، أو الكفاح السلمي الديمقراطي لتأمين الحقوق القومية الديمقراطية للكرد.

كما تميزت هذه المرحلة باليقظة القومية الكردية في افقها الوطني الديمقراطي المسالم، والنابعة من معاناة إنسانية متواصلة منذ ما يقارب القرن، هذه اليقظة التي تجلت في ازدياد الوعي السياسي الكردي بفعل عوامل داخلية، وخارجية، وفي إقدام مجموعة من المنظمات الملتزمة "فكرياً، وسياسياً" بنهج اليسار القومي على إقامة تظاهرات سلمية في دمشق العاصمة، والقيام بنشاطات في مناطق أخرى معبرة عن معاناة الكرد، والمطالبة بحقوقهم القومية، والسياسية، والداعية إلى تحقيق الديمقراطية، والإصلاحات السياسية.

ولقد عبّر الكرد في سوريا هذه المرحلة في جميع أنحاء العالم من خلال النشاطات الثقافية والسياسية عن مشاعرهم الوطنية، ومطالبهم العيش بحرية وكرامة أسوة بغيرهم من كل شعوب الأرض وأممها. وطلبوا بالاعتراف بهم كأمة متميزة عن بقية الأمم التي يعيشون معها في كيانات سياسية، أمة لها الحقوق والواجبات نفسها التي أقرتها القوانين المحلية، والدولية. لقد فتحت

هذه النشاطات القضية الكردية، ووضعتها على قائمة أعمال المجتمع الدولي رسمياً، وشعبياً مبرزةً الأوضاع التعيسة التي يعيش فيها الكُرد، في ظل دول لا تعترف لهم بهوية قومية، ولا بخصوصية ثقافية، وتقصرهم على الامتثال لإرادتها السياسية، تحدد لهم الأسماء المسموحة، واللغة التي يجب أن يتحدثوا بها، حتى الغناء الذي يجب أن يطربوا له.

وتجلى نضال الكُرد في سوريا في ابرز أشكاله في هذه المرحلة من خلال المطالبة السلمية بحقوقه سواء في الشارع، أو في أروقة المنظمات، أو في المجالس الوطنية، وغيرها، ومن خلال التجمعات، والتظاهرات السلمية.

فالتجمع السلمي والتظاهر حقّ من حقوق الإنسان إذ أقرتها القوانين، والمواثيق الدولية، فحسب المادة العشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية. كما لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما".

وحسب المادة الحادية والعشرين من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، والسياسية: "يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذه الحق إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون، وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي، أو السلامة العامة، أو النظام العام، أو حماية الصحة العامة، أو الآداب العامة، أو حماية حقوق الآخرين، وحرّياتهم".

وحسب المادة التاسعة والثلاثين من الدستور السوري النافذ: "للمواطنين حق الاجتماع، والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور، وينظم القانون ممارسة هذا الحق".

وأنّ ما نشهده الآن من تظاهرات سلمية في المناطق الكردية ما هو إلا بدليل على التعاطي الحضاري للأقلية الكردية في سوريا مع الثورة السورية. فالتظاهرات الكردية تحمل مختلف طوابع الحياة في سوريا (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية... الخ)، وهي بعيدة كل البعد عن مظاهر التخريب، والنهب، والسلب، والقتل. لكن يتعرض الحق في التجمع

السلمي، والتظاهر في سوريا للانتهاك الفاضح من قبل الأجهزة الأمنية، ولا يسمح بقيام تجمعات مهما كان نوعها، ولأي سبب كان، ويحتاج الأمر إلى الموافقة الأمنية المسبقة، وفي كثير من الأحيان يتم مداومة أماكن التجمعات السلمية، وتقمع التظاهرات والاعتصامات، فليس هناك أي ممارسة علنية لحق التجمع السلمي في سوريا، حتى بالنسبة للأعراس، والحفلات العامة تحتاج إلى الموافقة الأمنية.

- **تاسعاً: طريقة تعامل السلطة السورية مع الأقلية الكردية:**

هناك العديد من الطرق التي تنتهجها الدول لحل مسألة الأقليات لديها من أبرزها:

- **أولاً: الطرق التقليدية:**

1- الطريقة القانونية: وتستخدم الوسائل التالية (التحكيم، والتوسط، والتوفيق بين أطراف النزاع، ومنح مكافآت قانونية، ومساومة مباشرة تهدف إلى تغيير جذري للنزاع).

2- الطريقة البيروقراطية (الإدارية): تهدف للسيطرة المباشرة على النزاع من خلال عدة طرق (تقديم الدولة

مساعدات اقتصادية، وعسكرية لمجموعة إثنية معينة، واستعمال القوة المسلحة ضد المجموعة المتمردة).

- ثانياً: الطرق الحديثة:

وتتضمن هذه الطريقة:

1- تحويل النزاعات من نزاعات تصادمية إلى التفتيش الجدي عن حلول جذرية سليمة.

2- بناء السلام على أسس توافقية من خلال:

أ- ندوات حول حل النزاعات سلمياً، وعن طريق الحوار بعد الاعتراف المتبادل بين المجموعات المتصارعة.
ب- نهج سياسة إنمائية من خلال دبلوماسية الإنماء التي تركز على تلبية الحاجات الأساسية للمواطن المغلوب على أمره.

- ثالثاً: الطرق المعتمدة:

- سيطرة مجموعة أو فئة على كل ميادين الحياة، عن طريق سياسة الدمج القسري والاستيعاب من قبل المجموعة المسيطرة على المجموعات الأخرى.

من الطرق السابقة يمكن القول: إنّ نظام الحكم في سوريا انتهج الطريقة الثالثة في تعامله مع الأقلية الكردية في سوريا. فمنذ أن استولى حزب البعث على

السلطة في سوريا في آذار عام 1963 بقيادة ميشيل عفلق، اتضح أنّ الاشتراكية في سوريا كانت قومية بشكل خاص وتفاقت الأحوال الكُردية. ففي تشرين الثاني عام 1963 نشر حزب البعث في دمشق دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، والاجتماعية، والسياسية، وكانت الدراسة لرئيس فرع الأمن السياسي في الجزيرة الملازم الأول محمد طلب هلال. حيث سعى أن يراهن علمياً وإلى اعتبارات (انثروبولوجية) مؤيدة بأنّ (الكُرد لا يشكلون أمة) وينتهي مؤلفه بما يلي:¹ (هذا هو الشعب الكُرد، شعبٌ ليس له تاريخ، ولا حضارة، ولا لغة، ولا أصل عرقي، ليس لديه سوى صفات القوة، والقدرة على التدمير، وعلى العنف، وهذه الصفات ملازمة لجميع قاطني الجبال في كل مكان). وفضلاً عن ذلك (يعيش الأكراد على حضارة، وميراث

(1) روني، الأكراد في سوريا، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الأمم الأخرى، وليس لهم أية مساهمة في الحضارات، ولا في تاريخ الأمم)¹.

وتصلح الدراسة التي ألفها الملازم الأول محمد طلب هلال رئيس الشعبة الأمن السياسي في محافظة الحسكة، تحت عنوان (دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية - الاجتماعية - القومية) لأن تكون عينة من الفكر الإقصائي الإجرامي الذي تميز به حكم البعث في سوريا، لأنَّ الدراسة الخطرة، والبعيدة عن كل المعايير الإنسانية، أصبحت نموذجاً في كيفية ترجمة النزعات، والنوايا العدوانية من حيز المفاهيم المجردة إلى سياسات، وممارسات فعلية، وعملية غاية في الإلتقان، استيلاء الرؤى العنصرية المقبّية، وإطلاق العنان للأفكار الظلامية، بغية شل طاقات الكُرد، دون الأخذ بالاعتبار أنَّ من حقهم أن يكون لهم حرية التمتع بخيرات وطنهم، والبحث عن هويتهم الخاصة، مما شكل

(1) محمد طلب هلال، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، من منشورات مركز عامودا للثقافة الكردية (31)، ص3-5.

ضرباً قاسياً للمعايير الحقوقية للدولة، والمجتمع المدني المنشود¹.

وكقومي عربي متحمس اقترح محمد طلب هلال خطة من اثني عشرة نقطة من أجل تطبيقها ضد الكرْد في الجزيرة:²

1- سياسة البتر أو (الاجتثاث)، وذلك بأنْ تعتمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل مع التوزيع في الداخل، ومع ملاحظة العناصر الخطر أول فأول.

2- سياسة التجهيل، وذلك بعدم إنشاء المدارس، أو المعاهد العلمية في المنطقة، وذلك من أجل حرمان الكرْد من كل التعليم، ولو باللغة العربية.

3- سياسة التسليم، وذلك بإجلاء كل من لم تثبت جنسيته وتسليمه إلى الدولة التابعة له، إي بتسليم الناجين من الانتفاضات في كردستان الشمالية إلى الحكومة السورية.

(1) علي صالح ميراني، سياسة التمييز القومي وحملات التعريب الحكومية القائمة في كردستان سوريا (دراسة تاريخية- سياسية)، 5 تشرين الأول، 2008، ص 45.

(2) محمد طلب هلال، مرجع سابق ذكره، ص 23-24.

4- سد باب العمل، وذلك من أجل جعل الكُرد في وضع غير مستقر ومستعد للرحيل في أي لحظة، وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي أولاً في الجزيرة بأن لا يؤجر، ولا يملك الكُرد، والعناصر العربية كثيرة، وموفدة بحمد الله.

5- شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية لحساب ما، واخللة وضع الكُرد.

6- نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الكُرد، وإرسال المشايخ بخطة مرسومة عرباً اقحاحاً.

7- ضرب الكُرد في بعضهم.

8- سياسة الاستيطان، وذلك بإسكان عناصر عربية، وقومية في المناطق الكُردية على الحدود، فهم حصن المستقبل، ورقابة على الكُرد ريثما يتم تهجيرهم.

9- سياسة عسكرية، وذلك بجعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية، كمنطقة الجبهة، بحيث تضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب، وإجلاء الكُرد.

10- إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي، على أن تكون هذه المزارع مدرية

ومسلحة عسكرياً كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماماً.

11- منع كل شخص يجهل اللغة العربية في ما تسمى بالمناطق الكردية من ممارسة حقوقه المدنية في الانتخابات والترشيح.

12- منع إعطاء الجنسية السورية مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية).

كما واتبعت الحكومة السورية إجراءات أخرى ضد الكرد كتعريب أسماء القرى، والمزارع، والمدن الكردية، كما واصلت سياستها العنصرية إلى حد منع تسمية المواليد الكردية بأسماء كردية، في إطار سياستها الرامية إلى طمس وجود الشعب الكردي وإنكار حقوقه القومية وتجاهل حرمة الوطنية.

كما وحظرت استخدام اللغة الكردية (حتى المحادثة) في مؤسسات ودوائر الدولة، وغيرها الكثير من

الإجراءات التعريبية بهدف تغيير البنية الديمغرافية للمناطق وتحقيق أغلبية عربية فيها¹.

كما سعت الحكومات المتعاقبة في سوريا إلى خلخلة البنية الديمغرافية، وتفتت عقليتها عن مشاريع شوفينية طبقت في المناطق التي تميزت بغالبية كُردية، ومتجاهلة بذلك مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي نصت في مادته (17) على ما يلي:²

أ- لكل فرد حق التملك بمفرده، أو بالاشتراك مع غيره.
ب- لا يجوز تجريد أحداً من ملكه تعسفاً.

وبذلك نرى أنّ طريقة تعامل السلطة السورية مع الأقلية الكُردية تركز على الخطوات الإثني عشرية التي قدمها الملازم محمد طلب هلال، بالإضافة إلى خطط أخرى لاحقة جاءت نتيجة تطور ممارسات الحكومات المتعاقبة على سوريا.

(1) موضوعات أساسية، من وثائق حزب يكي تي الكُرد في سورية، مرجع سابق ذكره، ص 21.

(2) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد و نشر على الملأ بموجب قرار جمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د- 3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

ونقدم فيما يلي تسلسلاً لبعض احتجاجات ومظاهرات
كردية حضارية، قابلتها قمع وحشي من قبل السلطة في
سوريا كدليل على طريقة تعاطي الطرفين مع بعضهما:

في تشرين الأول عام 1992: (أصدار الأحزاب المشتركة (القيادة
المشتركة) ملصقاً تطالب فيه بحقوق الإنسان للكرد الذين جردوا من
الجنسية السورية بموجب الإحصاء الاستثنائي).
اعتقلت السلطات الأمنية 21 وطنياً كردياً، وتم تحويل المعتقلين إلى كل
من سجون عدر - صيدنايا - فرع فلسطين. وكانت التهم الموجهة للمعتقلين
"جرم التنظيم السري، وهدفها تغيير كيان الدولة، ونشر الأخبار الكاذبة".
وكان من بين المعتقلين الذين وجهت لهم هذه التهم الأستاذ عبد الباقي
يوسف الذي اعتقل بتاريخ 1992/12/9، وسليمان اوسو الذي اعتقل
بتاريخ 1992/11/30.

في 10 كانون الأول 2002: (اليوم العالمي لحقوق الإنسان).
قاد حزب يكي تي الكردي في سوريا مظاهرة أمام البرلمان السوري في
دمشق، ورفع مذكرة بالمطالب الكردية لرئيس مجلس الشعب، وبعد المظاهرة
بأيام اعتقل كل من القياديين في الحزب وهما كل من مروان عثمان،
وحسن صالح وذلك بتهمة "محاولة اقتطاع جزء من أراضي الجمهورية
العربية السورية، وإحاقها بدولة أجنبية مجاورة". وكذلك التهمة العنيدة
المشهورة تلك: "إثارة النزعات الطائفية، والعنصرية، والإضرار بالوحدة
الوطنية للشعب السوري".

في 25 حزيران 2003: (مظاهرة في دمشق أمام مقر اليونسيف لرعاية
الطفولة والأمومة التي نظمت من قبل مجموعة من الأحزاب الكردية).

كان أبطالها بعض العينات من أطفال المناطق الكردية الشمالية، الذين سحبت منهم الجنسية السورية ذات يوم اسود في عام 1962، واعتقل ثمانية متظاهرين من أمام مقر اليونيسيف، وتم توكيل 127 محامياً من الكُرد، والعرب للدفاع عن المعتقلين. وكانت التهمة الموجهة للمعتقلين "الإضرار بالوحدة الوطنية، ومحاولة اقتطاع جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية وإحاقها بدولة أجنبية أخرى".

في 5 حزيران/ 2005: (تظاهرة في قامشلو في ذكرى اغتيال الشيخ معشوق الخزنوي).

اعتقلت قوات الأمن العشرات من المشاركين، وأحيل 50 منهم إلى المحاكمة أمام محكمة عسكرية.

في 20 آذار/ 2006: (احتفال بعيد النوروز في حلب).

اعتقلت قوات الأمن العشرات من المشاركين، وبعض الجماعات وقدر العدد بقرابة المائة شخص.

في 10 كانون الأول 2006: (الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وللدعوة للاعتراف بحقوق الكُرد في سوريا).

قامت الأجهزة الأمنية باستخدام العنف والشدة ضد المواطنين العزل من خلال ضربهم بالهراوات والعصي والكرابيج...، مما أدى إلى إصابة العديد من المواطنين، من بينهم الأستاذ فؤاد عليكو، وإبراهيم برو. حيث قامت قوات الأمن بتفريق الحشود، واعتدت بالضرب على عدد من المتظاهرين. كما قام الطلبة الكُرد في جامعة حلب بتنظيم اعتصام أمام ساحة الجامعة رافعين لافتات تمجد هذه المناسبة، وتطالب بالإفراج عن المعتقلين السياسيين في سوريا، ومن بينهم المعتقلين الكُرد، فما كانت من الأجهزة الأمنية إلا أن قامت بقمع هذا الاعتصام، واعتقال الطالب جمال بوزان بن

<p>ويسو .</p>
<p>في 2 تشرين الثاني 2007: (احتجاج على خلفية اجتياح الجيش التركي أراضي إقليم كردستان عراق، وملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني). استخدمت قوات الأمن الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع لتفريق 200 متظاهر من الكُرد السوريين في قامشلو، مما تسبب باستشهاد عيسى خليل ملا حسن 24 عاماً، في قامشلو، وبإصابات خطيرة لاثنتين آخريين على الأقل، وتم اعتقال عشرات الكُرد، بمن فيهم النساء والأطفال، لكن أُطلق سراح معظمهم بعد فترة وجيزة باستثناء 15 شخصاً أحيوا للمحكمة العسكرية.</p>
<p>28 كانون الأول/ 2007: (احتجاجات في مدينة حلب لإدانة العمليات التي يقوم بها الجيش التركي ضد حزب العمال الكُردستاني في العراق، وتركيا). اعتقلت قوات الأمن ما يزيد على 15 شخصاً.</p>
<p>8 آذار/ 2008: (تجمع للاحتفال باليوم العالمي للمرأة في كوباني) أطلقت قوات الأمن النار في الهواء، وأطلقت الغاز المسيل للدموع وألقت القبض على عشرة أشخاص بينهم اثنان قاصران.</p>
<p>20 آذار/ 2008: (احتفال بعيد النوروز في قامشلو). فتحت قوات الأمن النار على المشاركين، وأردت على الفور محمد يحيى خليل ومحمد زكي رمضان. وتوفي رجل ثالث لاحقاً متأثراً بجروحه، وهو محمد محمود حسين.</p>
<p>في 21 آذار 2008: (تشييع الشهداء الثلاثة الذين سقطوا في مساء نوروز 2008). تظاهر أكثر من مئة ألف كردي في قامشلو رافعين صور الشهداء، ولافتات كتبت عليها عبارات تدين القتل وإرهاب الأجهزة الأمنية للمواطنين</p>

الكرد، في تمام الساعة العاشرة صباحاً، وهم يشيعون الشهداء الثلاثة، وهم:
1- محمد محمود حسين 2- محمد زكي رمضان 3- محمد يحيى خليل
وتم دفنهم في مقبرة الهلالية الجديدة. قام أشخاص يرتدون ثياباً مدنية
ويقودون سيارة بيك- آب صغيرة بيضاء من النوع الذي يستخدمه عادة
عناصر المخابرات بإطلاق النار من بنادقهم على الحشود. وقال شاهد
عيان لـ هيومان رايتس ووتش: "دون أي تحذير، بدؤوا بإطلاق النار على
الأرض وفجأة بدأ الرصاص ينهمر عشوائياً".

في 6 نيسان 2008: (المطالبة بإطلاق صراح المعتقلين من أعضاء حزب
يكي تي الكردي في سوريا).

حصل تجمع احتجاجي أمام محكمة أمن الدولة العليا في دمشق
الساعة العاشرة من صباح الأحد، بناء على دعوة مسبقة من لجنة التنسيق
الكردي في سوريا، للمطالبة بإطلاق صراح المعتقلين من أعضاء حزب
يكي تي الكردي في سوريا وهم (نظمي عبد الحنان محمد، ياشا خالد قادر،
أحمد خليل درويش، دلکش شمو ممو، تحسين خيرى ممو) وهم من كرد
عفرين وكوباني اعتقلوا ظلاماً منذ 2007/1/28. وعلى الفور بادرت قوى
السلطة القمعية إلى توقيف عشرين محتجاً، واحتجزتهم في إحدى السيارات
المخصصة لنقل السجناء. وتم أخذ هوياتهم الشخصية، وأجهزة الاتصال
(الخليوية)، كما جرى تفريق المحتجين بالقوة ومورست بعض الضغوط على
محامي المعتقلين، وقد دام احتجاز المحتجين ثلاث ساعات ونصف، ثم
نقلوا من مركز دمشق إلى شرق حرستا وأنزلوا من السيارة.

في 2 تشرين الثاني 2008: (احتجاج سلمي أمام البرلمان السوري
للاعتراض على المرسوم 49).

قامت العديد من الأحزاب الكردية بمسيرة احتجاج سلمية أمام البرلمان

السوري للاعتراض على هذا المرسوم المجحف بحق ملايين الكُرد المحرومين من حقوقهم. وقد تعرض المئات من المتظاهرين صباح يوم 2 تشرين الأول 2008 إلى الاعتقال، والضرب من الأجهزة الأمنية السورية بسبب مسيرتهم السلمية، ومطالباتهم المشروعة.

في 9 آذار 2009: (احتفال لدور المرأة في المجتمع). قامت دورية أمنية من قوات شرطة قامشلو بإيقاف حدث موسيقي نظمه الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا في قامشلو. راقصوا الحزب الفلكلوريين كانوا مشاركين. ووصف أحد الأشخاص الذي كان حاضراً المشهد لـ هيومان رايتس ووتش: بعد خمس عشرة دقيقة على بدء الاحتفال، طوقت قوات الأمن المكان. كانوا يحملون بنادق وعصيماً، أخافوا النساء والأطفال. وسرعان ما صادروا مكبرات الصوت والكراسي.

12 آذار / 2009: (تجمع في مدينة حلب إحياءً لذكرى ضحايا احتجاجات 12 / آذار / 2004). اعتقلت قوات الأمن في حلب 13 طالباً جامعياً.

21 آذار / 2009: احتفال بعيد النوروز في حلب والدراسية: (اعتقلت قوات الأمن عشرات المشاركين، وأحيل 14 قاصراً من حلب إلى القضاء، لمحاكمتهم وأحيل أيضاً 7 رجال من الدراسة للمحكمة).

في 21 آذار 2010: (احتفال بعيد نوروز في محافظة الرقة). أهدمت الأجهزة الأمنية السورية على إطلاق الرصاص الحي على الكُرد في حوالي الساعة الحادية عشر ظهراً، وأدت إلى مقتل محمد عمر حيدر، وجرح واعتقال العشرات.

- المصادر:

- هيومان رايتس ووتش، إنكار الوجود (قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا)، تشرين الثاني، 2009، ص 3.
 - هيومان رايتس ووتش، عن الكُرد في سوريا، 2009.
 - طارق حمو، أراء في قضية الكُرد والديمقراطية، دار بافت للطباعة والنشر، 2004، ص 74.
 - بيان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، حزب يكيبي الكردي في سوريا، 10-12-2006، مواقع كردية مختلفة.
 - المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية، التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان لعام 2006، مرجع سبق ذكره، ص 65.
 - تجمع احتجاجي أمام محكمة امن الدولة بدمشق واحتجاز مؤقت لعشرين محتجاً، جريدة يكيبي، نيسان العدد (156)، ص 20.
- وبذلك فإنَّ الواقع الكُردي في سوريا لا يختلف في سوء حاله عن الواقع الكُردي العام، ولكنه يمتاز بسطوة احتوائه من قبل الأجهزة الأمنية في المناطق الكُردية /في سوريا، فهي مناطق تسري فيها القوانين الاستثنائية، ويعود فيها السلطة الحقيقية لأجهزة الأمن، والمخابرات. ورغم جهود الحركة السياسية الكُردية في سوريا تأطير المشكلة الكُردية داخل الأجندة الداخلية، والوطنية للحركة الديمقراطية العامة في البلاد، إلا أنَّ النظام لم يغير من نظرتة وتفسيره للمسألة من وجهة النظر الأمنية البحتة.

- عاشرًا: حقوق الأقليات في القانون الدولي:

تشكل فكرة حق تقرير المصير منذ ما يقارب قرن إحدى المسائل الهامة التي تناولتها مداورات المجتمع الدولي. ففي عام 1918 كان لمبادئ الرئيس الأمريكي الأسبق ولسون حول حق تقرير المصير أصداء واسعة في المجتمع الدولي، حيث بث الآمال في نفوس الشعوب المقهورة. فقد نصت الوثيقة صراحة على تحقق حريات الشعوب التي تعيش في الإمبراطورية العثمانية وعلى ((ضمان السيادة الكاملة للأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية، وتأمين سلامتها، أما سائر الشعوب من قوميات أخرى، وتعيش في كنف الدولة العثمانية حالياً فتمنح الضمان الكافي لسلامتها، وعيشها، وحققها في النمو المطرد دون عقبات. كما ويجب منحها حقها في نظام الحكم الذاتي التي ترغب فيه)). كما ((ويجب تحقيق كافة الآمال القومية إلى بعد الحدود، حتى لا تعود أسباب المنازعات، والأحقاد القديمة التي ترتب عليها أهدار السلام في أوربا

والعالم)).¹ أي أنه كان هناك أصوات عالمية تتنادي بحق شعوب المنطقة بتقرير مصيرها لكنها كانت على شكل وثائق، ولم ترق إلى مستوى المبادئ الأساسية في القانون الدولي.

ففي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى نشأت عدة دول جديدة تضم أقليات دينية وقومية عديدة. الأمر الذي انعكس على المعاهدات الدولية التي تضمنت بنوداً واضحة تنص على حماية الأقليات فيها، كما في معاهدات الصلح الأربع التي أبرمت مع كل من النمسا، والمجر، وبلغاريا، وتركيا، وفي المعاهدات الخاصة التي عقدت مع بعض الدول الناشئة كبولونيا، ويوغسلافيا. وكانت هذه البنود تشتمل على ضمانات خاصة للأقليات تعهدت الدول المذكورة بمراعاتها تحت إشراف عصبة الأمم التي كان يحق لها النظر، عبر مجلس الوصاية التابع لها، في المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات. وأصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم عام 1933 قراراً تتمنى فيه على الدول غير

(1) طالب رشيد يادكار، مبادئ القانون الدولي العام، ط 1، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، 2009، ص 157.

الموقعة على نظام حماية الأقليات مراعاة قواعد العدل في معاملتها للأقليات الخاضعة لسيادتها. عند إنشائها، لم ينص ميثاق الأمم المتحدة بشكل واضح على مواد خاصة بحماية الأقليات، بل اكتفت بما ورد من مفاهيم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948/12/10. إذ تنص المادة (55) على أن الأمم المتحدة تعمل على (أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس، أو اللغة، أو الدين). ويفسر البعض تحاشي ميثاق الأمم المتحدة ذكر الأقليات صراحة إلى بروز مفاهيم سيادة الدولة بقوة واسعة بحيث يمكن أن يعتبر ذكر الأقليات، أو حمايتها تدخلاً في الشؤون الداخلية، ومدعاة لزعزعة استقرار الدولة إذا ما قامت دولة أجنبية باستخدام الارتباطات القومية، والدينية، والمذهبية مع أقلية تقيم في بلد آخر.

ومن هذا المنطلق رأت الأمم المتحدة قضية حماية الأقليات من اختصاص الدولة نفسها التي تعتبر تلك الأقلية من رعاياها. يضاف إلى ذلك أن قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية في بلدان العالم هو أفضل ضمان

لحماية الأقليات في تلك البلدان. ولم يمض أقل من عقدين من الزمان حتى اضطرت الأمم المتحدة إلى التأكيد صراحة على حماية الحقوق الأساسية للإنسان ومنها حقوق الأقليات، خاصة بعد افتضاح الممارسات الفظيعة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والرفض العالمي للممارسات الوحشية ضد مجموعات عرقية، أو دينية، أو قومية. ففي 1963/11/20 صدر إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. إذ أكد الإعلان على (أنَّ الجميع سواء أمام القانون، لهم دون تمييز حق متساوٍ في حمايته، وحق متساوٍ في الحماية من أي تمييز، ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز). ورفض الإعلان ((أن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية، أو التفوق العنصري مذهب خاطئ علمياً، ومشجوب أدبياً، وظالم، وخطر اجتماعياً، وأنه لا يوجد مبرر نظري، أو عملي للتمييز العنصري)). كما أبدى الإعلان القلق الشديد من ((التمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الأصل الإثني في بعض مناطق العالم)). ووضع الإعلان ضوابط لمنع التمييز بين البشر على أساس العرق، أو اللون، أو

الأصل الذي يمثل إهانة للكرامة الإنسانية (المادة 1). وحظر على أية دولة تقوم، عن طريق التدابير الضبطية، أو غيرها، بتشجيع، أو تحبيذ، أو تأييد أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الأصل الإثني يصدر عن أي جماعة، أو مؤسسة، أو فرد (المادة 2). وأعتبر جريمة ضد المجتمع، ويعاقب عليه القانون، كل تحريض على العنف، وكل عمل من أعمال العنف يأتيه، أي من الأفراد، والجماعات ضد أي عرق، أو أي جماعة، من لون، أو أصل إثني آخر (المادة 9).

وفي 1992/12/18 أصدرت الأمم المتحدة (إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية، أو إثنية، أو دينية، أو لغوية). إذ أكد الإعلان على جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والحقوق المدنية، والسياسية، ومنع جرائم الإبادة البشرية، ومنع جميع أشكال التمييز ضد المرأة والطفل. ورأت الأمم المتحدة أنَّ ((تعزيز، وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية، أو إثنية، أو دينية، أو لغوية يسهمان في الاستقرار السياسي، والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها)). ونصت المادة الأولى من الإعلان على أن

((تقوم الدول، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات، وهويتها الثقافية، والدينية، واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية. وأن تعتمد الدول التدابير التشريعية الملائمة لتحقيق تلك الغايات)). كما أكد الإعلان على حق الأقليات في التمتع بثقافتها الخاصة، وممارسة دينها وعقائدها، وطقوسها، واستخدام لغتها بحرية، والمشاركة في الحياة الثقافية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية العامة مشاركة فعلية.

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم "2787" والصادر في 12 كانون أول 1972 المتضمن حق الشعوب في تقرير المصير، والحرية، والاستقلال، وشرعية نظامها بكل الوسائل المتاحة لها، والمنسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة، وفي القرار رقم "3970" الصادر في تشرين الثاني عام 1973، من جميع الدول الأعضاء الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، واستقلالها، وتقديم الدعم المادي، والمعنوي، وكافة أنواع المساعدات للشعوب الذي يناضل من أجل هذا الهدف."

كما وضحت الفكرتان الرابعة، والسابعة من المبدأ الخامس من إعلان مبادئ القانون الدولي، بشأن العلاقات الودية، والتعاون بين الأمم المتحدة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، إنَّ من بين الوسائل المسموح بها في إطار ممارسه حق تقرير المصير:

- 1- إقامة دولة مستقلة ذات سيادة.
- 2- الرغبة في حرية الانفصال عن الدولة، أو الانضمام إلى دولة مستقلة.
- 3- التحول إلى نظام سياسي بحرية، وفقاً لرغبة الشعوب.

وفي الوقت نفسه أجازت الفقرة السابعة من نفس المبدأ للدول الحق في الدفاع عن سيادتها ضد حركات التقسيم، أو الانفصال، لذلك تطلب تطبيق قواعد حق تقرير المصير، التوفيق بين اعتبارين متناقضين. ومن الوجوه، والأشكال المتعددة التي أبرزها مفهوم حق تقرير المصير ما يلي:

- 1- حق التحرر من الاستعمار الخارجي، مثل ما حدث في إفريقيا، وآسيا، والكاريببي.

2- بالعودة على ذات الحق، حق الحفاظ على الاستقلال إذا كان يمثل الإرادة المستقلة لشعب يشغل إقليمًا محددًا، كما هو الحال، في جزيرة مايوتي في كوموروس، أو في بورتوريكو.

3- الحق في حل الدولة، وتغيير شكلها، وطبيعتها، كما حصل في الاتحاد السوفييتي، وتشيكوسلوفاكيا.

4- الحق في الانسحاب، أو الانفصال، كما حدث في بنغلادش، واريتريا.

5- الحق في توحيد البلاد المقسمة، كما حدث في ألمانيا.

6- حقوق الأقليات والمجموعات التي لها وجود سياسي وقانوني كبير في الاعتراف، كما نصت المادة "27" من معاهدة الحقوق السياسية، والمدنية لإعلان الجمعية العامة "1992" حول حقوق الأشخاص التابعين لقومية، أو أقلية، أو ديانة، أو لغة.

7- حق المصير الداخلي في حرية اختيار شكل الحكومة، وبشكل أكثر وضوحاً الشكل الديمقراطي مثال "هايتي".

وبعد كل ما تقدم من إعلان عام 1970 للجمعية العامة، وإعلان فيينا، يمكن القول إنَّ درجة تقدير حق تقرير المصير مرتبطة بطبيعة النظام، والدولة، ومقدار شرعية تمثيلها لمواطنيها في حدوده الإقليمية، فإذا كان النظام دكتاتورياً يعتمد سياسة التمييز في التعامل مع مواطنيه، ولا يعطي كل أفراد، وفئات المجتمع حقها في التمثيل السياسي، فذلك يعني أنَّه نظام غير ديمقراطي، وبالتالي يتم التعاطي مع مطالب أي من المجموعات والأقليات لحق تقرير المصير بعين التعاطف والاعتراف. أي أنَّ تقدير درجة التعامل مع حق تقرير المصير للأقليات في الدول المستقلة سيكون وفقاً لتقدير درجة ديمقراطية هذا النظام، وشرعية تمثيله من جهة، ومن جهة أخرى، إلى مدى اعتماد المجموعات، والأقليات بالانفصال بحق تقرير المصير على مصداقية تاريخية لمطالبه هذه.

وهنا نشير إلى مجموعة من المبادئ التي أنت عليها قرارات الأمم المتحدة أثناء المناقشات عبر تاريخها فيما يتعلق بمبدأ حق تقرير المصير:

1 - إنَّ مبدأ تقرير المصير ليس مبدأً سياسياً، بل مبدأً قانونياً مستقراً، وحق أساسي من أهم حقوق الإنسان.

2 - تقرير المصير حق لجميع الشعوب بما فيها شعوب الأقاليم الغير متمتعة بالحكم الذاتي، والمشمولة بالصياغة.

3 - كلمة الشعب تعني مجموعة الأفراد الذين يسكنون إقليماً محدداً، أي سكان الدول، أو سكان الأقاليم الغير متمتعة بالحكم الذاتي، أو سكان الأقاليم المشمولة بالصياغة، ويمارس الحق بالاستفتاء الشعبي المباشر، ويفضل أن يكون تحت رقابة الأمم المتحدة، والهيئات الدولية، والإنسانية، والحقوقية المختصة.¹

- أحد عشر: حق الأقلية الكردية في سوريا في تقرير المصير:

كما أسلفنا سابقاً فإنَّ حق تقرير المصير هو حق لجميع الشعوب في العالم، وهذا ما أكدت عليه المعاهدات، والمواثيق الدولية. والكرد في سوريا مثل باقي تلك الشعوب التي تسعى إلى تقرير مصيرها.

(1) محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، ص 202.

ولكن مع ذلك فإنَّ الأبعاد القانونية لحق تقرير المصير للكرد في سوريا لا تزال غير واضحة لأنَّها تثير الطرح التالي في معادلة حق تقرير المصير في سوريا: ما هي مقومات حق الكرد في تقرير المصير؟.

إنَّ الإجابة على التساؤل السابق يكمن في تقديم أدلة لمقومات حق تقرير المصير للأقلية الكردية في سوريا. إنَّ من أهم مقومات حق تقرير المصير توفر اللغة، والثقافة، والإحساس بالتاريخ المشترك، والهوية المتميزة، والارتباط بإقليم محدد المعالم له حدوده الجغرافية، والتاريخية، والقانونية.

وبخصوص الكرد في سوريا نجد أنَّ أهم مقومات حق الكرد في تقرير مصيرهم تتمثل ب: (القومية العرقية، والأرض التاريخية، واللغة المشتركة، والإرادة المشتركة)¹. وقد أتينا على ذكر جميع تلك المقومات في متن البحث، إلا أنَّنا سوف نأتي على ذكر أدلة

(1) تجدر الإشارة إلى أنَّ أهم مقومات القومية العرقية الكردية في سوريا هي: الميراث التاريخي المشترك، والتشابه في الثقافة، والوحدة اللغوية، والقرابة الدينية والعقائدية، والامتداد الجغرافي، والحياة الاقتصادية المشتركة ... الخ.

تضيف شرعية أكثر على حق الكُرد في سوريا في تقرير
المصير:

1- المادة 13 من اتفاقية أنقرة التي نصت على ((حق)
السكان المحليين (الكُرد) بحرية الانتقال، وبصورة حرة
بين جانبي الخط الحدودي بين تركيا، وسوريا)). وهذا
اعتراف صريح بأنهم اقتطعوا أجزاء من أراضي شعب
لا يمت للعرب، والأتراك بصلة قومية. وبالمقابل هذا
دليل شرعي على حق الكُرد بحق المطالبة بإقرار طابع
كُردية المنطقة.

2- معاهدة سيفر عام 1920 التي نصت على تحقيق
حل المشكلة الكُردية بمراحل، وإذا اجتاز الكُرد هذه
المراحل، وطالبوا بالاستقلال، ورأت الدول الحلفاء أهلية
الكُرد لذلك يصبح الاستقلال أمراً واقعياً، وعلى الحكومة
التركية الاعتراف بذلك ... ويعد هذا أول اعتراف رسمي
دولي بحقوق الشعب الكُرد، ولا سيما حق تقرير
المصير حيث طرحت المسألة في العرف القانوني
للمعاهدات الدولية، وقد وصف مصطفى كمال أتاتورك

المعاهدة بأنّها بمثابة حكم الإعدام على تركيا.¹ وهذا
بأكبر دليل على حق الكرّد في تقرير المصير.
3- تنقيبات البعثات الأثرية التي أجريت في بعض
المواقع في كل من منطقتي الجزيرة، وعفرين تؤكد أنّ
المنطقة التي تشكل الآن الحدود الشمالية لسوريا كانت
مسكونة بالكرّد دائماً. وهذا يضيف الشرعية بالمطالبة
الكرّدية بحقها في أحياء حضارتها القديمة في المنطقة.
وبما أنّ الشعب الكرّدي في سوريا شعب أصيل
اكتملت فيه عناصر الأمة، ويعيش على أرضه
التاريخية، ولم ينل حقوقه القومية المشروعة المتمثلة في
حق تقرير مصيره، وترتكب بحقه سياسات قهرية،
وعنصرية، قائمة على التجاهل، وعدم الاعتراف بوجوده
القومي، والسياسي، والتاريخي، والثقافي، وعليه، فإنّ
ممارسة حق الأقلية الكرّدية في سوريا في تقرير
مصيرها، وحرّيتها في تقرير مركزها السياسي،
والقانوني، والدستوري حق طبيعي، وأنّ ممارسة هذا
الحق يمكن أن يكون في إطار الحدود السياسية لسورية

(1) عبد الله محمد علي العلياي، جذور المشكلة الكرّدية، جامعة
صلاح الدين، اربيل.

الراهنة، ويتجلى ذلك الحق على المستوى الداخلي الدستوري في إطار وضع، ورسم جديد للعلاقة السياسية، والدستورية بين الشعب الكردي، والعربي قائم على الاعتراف بوجود الشعب الكردي، وبناء عقد سياسي، واجتماعي جديد، بوضع دستور جديد لسوريا، وبناء نظام سياسي جديد يظهر فيه التعدد القومي دستورياً، مع اعتماد مبدأ اللامركزية السياسية، وتطبيقه في مناطق الاختلاف القومي بين الشعب الكردي، والعربي، وبتبني نموذج الدولة الفيدرالية كحل عقلائي معاصر للتعدد القومي، والديني، والثقافي الموجود في سوريا. مع إعادة النظر بالعلاقة بين السلطات السياسية، ووضع شروط الدولة الدستورية في صميم الدستور الجديد المقترح لسورية. مع إقرار وجود مناطق سياسية، وإدارية مختلفة للأقليات كالأرمن، والتركمان، والشركس، وسن تشريعات خاصة بذلك. وهذا يؤكد بأن الإنسان بجوهره، والاختلاف القومي المتعلق به، واحترام الاختلاف بكل أطيافه، وأشكاله، ما هو إلا مبدأ تتجلى فيه ممارسة الحرية للفرد، والجماعة في بناء نظامه الحر، وفلسفته السياسية، والإنسانية مع كل ما يتوافق

مع الأسس التي تقوم عليها الأنظمة الفيدرالية من تعدد في الدساتير، وثنائية في السلطة التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، وتوزيع، للسيادة الداخلية بما يتواءم مع الدستور الفيدرالي بشرط عدم تعارضه مع المبادئ الأساسية في القانون الدولي عامة من جهة، ولجهة التقسيم العادل للسلطة والثروة بما يؤدي إلى تطبيق روح العدالة والتوزيع العقلاني المعاصر، اخذين بذلك رغبات السكان، والمناطق المحرومة تاريخياً بحيث تتحول إلى مناطق متساوية تنموياً.

وهنا من الضروري جداً أن نستعرض تجارب بعض الأنظمة الديمقراطية في طريقة تعاملها مع الأقليات:

- ألمانيا:

يوجد في ألمانيا أربع أقليات وطنية، وهي الأقلية الدنماركية، وجماعة الفريز، وجماعة السينتي والروما (الغجر)، والشعب الصربي. وبناءً على (اتفاقية المجلس الأوروبي لحماية الأقليات الوطنية) المصادق عليه عام 1997، تحظى لغات هذه الأقليات بالدعم الأوروبي. ويقيم الدنمركيون ممن يحملون الجنسية الألمانية في منطقة (شليز فيغ) وهي منطقة خسرتها الدنمارك عام

1864. ويقيم الفريزيون في المنطقة الساحلية شمالاً حيث يتوزعون بين ألمانيا وهولندا. وكانوا قد هاجروا إلى شمال فريزيا في القرن السابع الميلادي. ولكل من هذه الأقليات الوطنية الأربع حياتها الثقافية ومؤسساتها الخاصة بها، والتي تتلقى دعماً مادياً من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات.

- انكلترا:

بدأت انكلترا كتجمع لممالك صغيرة حتى أصبحت بلداً واحداً في القرن العاشر. ففي عام 1536 انضمت ويلز إلى اتحاد انكلترا. والتحقت اسكتلندا عام 1707، ثم أيرلندا عام 1921. ويمثل الاسكتلنديون 10% من سكان بريطانيا، وسكان ويلز 5%، والأيرلنديون 2%. ورغم التعايش الطويل على مدى قرون لكن هذه الأقليات حافظت على ثقافتها، وتقاليدها، وعاداتها، ولغاتها، بل أن اسكتلندا لديها نظام تشريعي خاص ومستقل عن التشريعات البريطانية. وما زال أهالي ويلز يتكلمون لغتهم الخاصة. كما توجد لغات أخرى هي الغالية التي يتحدث بها سكان اسكتلندا، ولغة قديمة مثل الكورنية والمانكس. وبعد الحرب العالمية الثانية نشأت

أقليات جديدة بعد قدوم المهاجرين من المستعمرات السابقة (الهند، والباكستان، وبنغلادش، وأفريقيا، والكاريبّي). وأصبح الإسلام ثاني أكبر ديانة في بريطانيا حيث يوجد فيها ما يزيد على المليون مسلم. ولم تخل بريطانيا من المشاكل والأزمات مع أقلياتها، وخاصة في أيرلندا الشمالية، التي تعود مشكلتها إلى قرنين من الصراعات السياسية، والعسكرية، والعصيان المدني، والمقاومة السلمية. ولم تنته العمليات العسكرية إلا بعد اعتراف لندن بالجنح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي (الشين فين)، وبداية الحوار بين الطرفين. وتأجبت قضية اسكتلندا عندما طالب الاسكتلنديون بحصة من الثروات الطبيعية بعد اكتشاف النفط والغاز على الساحل الاسكتلندي. إذ رأى الاسكتلنديون أنّ إقليمهم يزود الحكومة في لندن بكميات هائلة من العائدات دون أن يحصلوا على نسبة من الدخل تناسب مع ما يقدمونه للحكومة. لم يكن من المناسب التفاوضي عن المطالب الاسكتلندية، فجرى تحويل بعض صلاحيات الحكومة المركزية إلى البرلمان الاسكتلندي، ليشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بإنتاج

وتسويق النفط والغاز، وتوزيع العائدات. وفي ويلز كان أهالي ويلز يؤكدون على أهمية ممارسة تراثهم الحضاري، وخاصة استخدام لغتهم القومية. وافقت الحكومة المركزية على استخدام لغة ويلز في الإعلانات الحكومية، وعلامات الطرق وغيرها إلى جانب اللغة الإنكليزية. وبذلك هدأت حدة النزعة القومية، حتى أنّ سكان ويلز رفضوا عام 1997 تشكيل برلمان خاص بهم، لأنّهم لم يروا هناك حاجة لهم طالما أنهم يتمتعون بجميع الحقوق، والحريات التي يتمتع بها الإنكليز.

- الخاتمة:

في الخاتمة نستطيع أن نستشهد بما قاله الدكتور أحمد وهبان في تحليله للحركة القومية الكردية بأنه: "لا سبيل إلى استقرار سياسي دائم، ولا إلى وحدة وطنية حقة في مجتمع أسس بنيانه على أساس التجميع الإجباري لشعوب غير متجانسة قومياً"¹.

فالأظمة التي حكمت سوريا، والتي تحكمت حتى الآن تمتاز بغياب الديمقراطية، وانتشار الفساد، والتخطيط السيئ، وعدم وجود المحاسبة، والرقابة، وضياع الحقوق المدنية للناس، وطمس حقوق الأقليات الإثنية، والدينية، وعسكرة الدولة بهدف حماية نظامها العسكري ذات الباع الطويل في مزايدات التحرير والتطوير. وبالتالي مثل هذا الواقع المرير دفع بالأقلية الكردية في سوريا إلى أن تعمل من أجل الاعتراف الدستوري بالكرد كثنائي أقلية في سورية، ويطالب الكرد باسم الهيئة الكردية العليا بالفيدرالية للمنطقة الكردية، وفي المستقبل قد

(1) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر (دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية)، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 193.

يتنامى الشعور القومي لدى الكُرد إلى الاستقلال، وذلك بعد أن تتم تنمية المناطق الكُردية وتصبح قادرة على النهوض بأعبائها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ.

إنَّ لكل قضية حل إذ ما وجدت الإرادة السياسية الحقّة لذلك، فبدلاً من التعثر في الخلافات والمشاكل، لا بد من التوجه نحو خلق أرضية يكون أساسها توسيع مبادئ التسامح، والعيش المشترك، واعتراف الأول بالأخر، بدلاً من ممارسة ثقافة الإقصاء والكرهية. والقضية الكُردية في سوريا قضية أرض وشعب يعيش على أرضه التاريخية، ولم يخلقها أحد، أو لم تستتبط من العدم، وأنَّ تقرير حقها من قبل شعبها لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع حقوق أو مصالح أي شعب في المنطقة مهما كان نوع التقرير أو شكله. والمرجع الأساسي في نضال كُرد سوريا هو مبادئ حقوق الإنسان، وتعميق ممارسة حقوق الفرد والاعتراف بهذه الحقوق، ونشر ثقافة التسامح بين مكونات المجتمع السوري، وليس لها أي موطئ قدم لأفكار شمولية،

وتهديدية، مثل الشوفينية، والديماغوجية، والأصولية (بكافة أشكالها).

- المصادر:

- (1) اسكندر داوود، الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر، مقدمة: د. سامي الدهان، مطبعة الترقى، دمشق، 1959.
- (2) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد و نشر على الملأ بموجب قرار جمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948.
- (3) الأكراد في سورية، من كتاب الكرد وكردستان، ترجمة روني، مجلة قضايا وحوارات، العدد: 13، قامشلي، سوريا، 2004.
- (4) اللغة الكوردية والتوزيع الجغرافي للهجاتها، مطبعة الوسام، بغداد، 1983.
- (5) المنظمة الكُردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا، التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان لعام 2006.
- (6) أحمد وصفي زكريا، جولة أثرية في بعض البلاد الشامية، المطبعة الحديثة، دمشق، 1934.
- (7) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر (دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية)، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.

- 8) إسماعيل محمد حصاف، كُردستان والمسألة الكُردية، مطبعة خاني، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، 2009.
- 9) ب. ليخ، دراسات حول الكُرد وأسلافهم الخالدين الشماليين، ترجمة: د. عدي حاجي، منشورات مكتبة خاني، حلب، 1992.
- 10) بافي رامان، تأملات حول واقع العملية التربوية والتعليمية، مجلة قضايا وحوارات، العدد: 5، صيف، 1999.
- 11) تيودور هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب - من انهيار دولة إلى انبعاث أمة، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس/ فرنسا، 1993.
- 12) جابر عصفور، التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، المجلس الأعلى للثقافة، 1997.
- 13) جريدة يكتي- الوحدة، العدد 44، كانون الثاني، 1997، الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكُرد في سوريا.
- 14) جكر خوين، تاريخ كردستان (الجزء الأول)، ترجمة: خالص مسور، مطبعة أميرال للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.
- 15) جميل كنة البحري، نظرة عن المظالم الفرنسية بالجزيرة والفرات، ج: 1، حلب، 1967.

- 16) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1972.
- 17) دانيال برومبيرغ، التعدد وتحديات الاختلاف، ترجمة، عمر سعيد الأيوبي، دار الساقى، بيروت، 1997.
- 18) سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، القاهرة، الكويت، 1992.
- 19) سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، بغداد، 1989.
- 20) سعيد عثمان هروتي، كردستان والإمبراطورية العثمانية (دراسة في تطور سياسة الهيمنة العثمانية في كردستان 1514 - 1851)، مطبعة خاني، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، 2008.
- 21) طالب رشيد يادكار، مبادئ القانون الدولي العام، ط 1، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، 2009، ص 157.
- 22) عبد اللطيف الحسيني، كتاب عامودا، سوريا، 2001.
- 23) عبد الفتاح علي البوتاني، بدايات الشعور القومي الكوردي في التاريخ الحديث، رابطة كاوا للثقافة الكوردية، مطبعة هاوار، دهوك، كردستان، 2005، ص 19.
- 24) عبد الله محمد علي العلياوي، جذور المشكلة الكردية، جامعة صلاح الدين، اربيل.
- 25) عبد المنعم الخفي، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، ج 1، دار مأمون، 1975.

- (26) عزالدين علي ملا، حي الأكراد في مدينة دمشق بين عامي 1250 - 1979 (دراسة تاريخية- اجتماعية- اقتصادية)، بيروت، 1998.
- (27) عصمت شريف وانلي، المسألة الكردية في سوريا، ب. م، 1968.
- (28) علي صالح ميراني، سياسة التمييز القومي وحملات التعريب الحكومية القائمة في كردستان سوريا (دراسة تاريخية- سياسية)، 5 تشرين الأول، 2008.
- (29) غسان رعد، النزاعات الإثنية في الدول التعددية، دار صادر، بيروت، 1997.
- (30) فيليب ج كراين بروك وستيفان سبيرل، كردستان صراع لم يهدأ (نظرة شاملة معاصرة)، ترجمة الآن مصطفى، منشورات حزب يكي تي الكردي في سوريا، 2005.
- (31) كوني ره ش، قامشلي (مدينة المحبة والتعاون والإخاء)، مخطوطة لدى المؤلف.
- (32) - طارق حمو، آراء في قضية الكرد والديمقراطية، دار بافت للطباعة والنشر، 2004، ص 74.
- (33) مازن بلال، الأكراد: هل هناك رؤية مستجدة؟، د. ت.
- (34) محمد طلب هلال، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية و السياسية، من منشورات مركز عامودا للثقافة الكردية (31).

- 35) محمد طه بدوي، النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1986.
- 36) محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام.
- 37) مروان بركات، عفرين عبر العصور، ط1، حلب، سوريا، دار عبد المنعم، ناشرون، 2008، ص 21-24.
- 38) مصطفى أصلان، بقايا البنية (التكوينات) الاجتماعية التقليدية في ثلاث مدن كوردية (كاهتا، نورشين، قامشلي)، مجلة دهوك، العدد: 4، دهوك، آب، 1998.
- 39) منذر الفضل، من الأنفال إلى الاستقلال (شعب يصنع التاريخ)، ط 1، منشورات دار ئاراس، اربيل، كُردستان العراق، 2005، ص 25.
- 40) موضوعات أساسية، من وثائق حزب يكتي الكُرد في سوريا، 2006.
- 41) ميجرسون، (ميرزا حسين شيرازي)، رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكُردستان، ترجمة: فؤاد جميل، بغداد، 1970.
- 42) نور الدين زازا، حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي، ترجمة: روني محمد دوملي، اربيل، 2001.
- 43) هيو حاجي ديلوي، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية (دراسة اجتماعية في إقليم كوردستان العراق)، ط 1، مطبعة خاني، دهوك، كُردستان العراق، 2008.

44) هيومان رايتس ووتش، إنكار الوجود (قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا)، تشرين الثاني، 2009.

45) هيومان رايتس ووتش، إنكار الوجود (قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا)، تشرين الثاني، 2009، ص 3.

46) هيومان رايتس ووتش، عن الكُرد في سوريا، 2009.

47) بيان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، حزب يكي تي الكردي في سوريا، 10-12-2006، مواقع كردية مختلفة.

48) المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية، التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان لعام 2006، مرجع سبق ذكره، ص 65.

49) تجمع احتجاجي أمام محكمة امن الدولة بدمشق واحتجاج مؤقت لعشرين محتجاً، جريدة يكي تي، نيسان العدد (156) ص 20.

50) **Rupert Brown, Prejudice its Social Psychology**, 2nd published, Blackwell, Oxford UK and Cambridge, USA, 1996.

الأقلية الكُردية في سوريا، وطبيعتها الإثنية، وحقها
في تقرير المصير

الفهرس	
الصفحة	المحتويات
2	- مقدمة:
4	- أولاً: الأقلية الكُردية في سوريا.
14	- ثانياً: منشأ الأقلية الكُردية في سوريا.
18	- ثالثاً: مناطق الأقلية الكُردية في سوريا.
34	- رابعاً: الاتجاه السلوكي للأقلية الكُردية في سوريا.
40	- خامساً: ملامح النزعة القومية الكُردية أو الشعور القومي في المنطقة.
45	- سادساً: إيديولوجية الفكر القومي للأقلية الكُردية في سوريا.
47	- سابعاً: الاتجاه التعصبي للسلطة في سوريا.
55	- ثامناً: طبيعة النضال الإثني للأقلية الكُردية في سوريا.
66	- تاسعاً: طريقة تعامل السلطة السورية مع الأقلية الكُردية.
80	- عاشراً: حقوق الأقليات في القانون الدولي.
89	- أحد عشر: حق الأقلية الكُردية في سوريا في تقرير المصير.
98	- الخاتمة:
100	- المصادر.